

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في
٣١ مارس ٢٠١٥ وتقرير الفحص المحدود عليها

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

(شركة مساهمة مصرية)

القوائم المالية المجمعة الدورية عن الفترة المالية المنتهية في

٣١ مارس ٢٠١٥ وتقرير الفحص المحدود عليها

الصفحة	المحتويات
٢-١	تقرير الفحص المحدود
٤-٣	الميزانية المجمعة
٥	قائمة الدخل المجمعة
٦	قائمة التدفقات النقدية المجمعة
٧	قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة
٥٥-٨	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية

تليفون : ٤٨٥ ٣٢ ٥٢ - ٤٨٥ ٣٢ ٥١ (٢٠٣)
تليفاكس : ٤٨٥ ٣٢ ٥٠ (٢٠٣)

١٢ شارع نوح أفندي / الفراغة
المتفرع من السلطان حسين
الأسكندرية

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية

إلى السادة أعضاء مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للميزانية المجمعة المرفقة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠١٥ وكذا قوائم الدخل المجمعة والتدفقات النقدية المجمعة والتغير في حقوق الملكية المجمعة المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتحصر مسئوليتنا في التوصل إلى استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية عمل استفسارات - بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية - وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى. ويقال الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها من خلال عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الاستنتاج

في ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي للشركة في ٣١ مارس ٢٠١٥ وعن أداؤها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات لفت الانتباه

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على استنتاجنا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه الى مايلي:-

- ١- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١١)، (٢٠-١-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب الشركة القابضة مبلغ ٢١٩ مليون جنيه وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٤.
- وترى إدارة الشركة القابضة انه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الاتفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المعفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وترى إدارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني استقرار المركز الضريبي للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وإن موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من اية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب علي رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلاف أعلاه على ان يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيم باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصري علي ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه مصري وباقي المبلغ المستحق علي ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير علي المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٢٩,٧ مليون جنيه مصري مقابل تأخير. وترى الشركة القابضة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداه فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة الى محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ٦٩٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي ويجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بنذب خبير في الدعوى والدعوى مؤجلة لجلسة ٣١ أكتوبر ٢٠١٥ ليضع الخبير تقريره، ويصعب في الوقت الراهن تحديد الالتزامات التي قد تتحملها الشركة القابضة لحين الفصل في هذه الدعوى.

٢- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاحات أرقام (١١)، (١٤-٢)، (٢٠-١-٣)، (٢٧-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، فقد نشأ خلاف بين الشركة القابضة ومصلحة الضرائب علي المبيعات بشأن قيمة الضريبة الإضافية علي رسم تداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ علي السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب علي المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز علي أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. حيث ترى مصلحة الضرائب علي المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتي يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها بشيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ علي السداد وبناءً علي ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء.

وترى إدارة الشركة القابضة بناءً علي رأي مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة القابضة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة واشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة علي المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها علي خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

٣- كما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٦-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة الدورية، حصلت شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية علي رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة الإنتاجية السنوية للشركة التابعة ولم تبدأ الشركة التابعة في اقامة أي مشروعات لاستخدام الرخصة. وتم إحالة الموضوع إلى محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم علي تلك الرخصة إضافة إلى أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس ادارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين بمبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري ويرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - وقامت ادارة الشركة التابعة باتخاذ إجراءات الطعن في الحكم لإلغائه بكل ما ترتب عليه من آثار وترى ادارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي علي المتهمين بصفتهن الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه واعادة القضية الي دائرة أخرى لنظرها مما يعني الغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ ابريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحالة اليها وتم التأجيل الي جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعني الغاء الحكم السابق و إعادة المحاكمة مرة أخرى وتداولت القضية بالجلسات أمام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٥ سبتمبر ٢٠١٥.

KPMG حازم حسن

حاتم عبد المنعم منتصر



الإسكندرية في ١٧ اغسطس ٢٠١٥

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٥

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم	الأصول
جنيهه	جنيهه		
			<u>الأصول طويلة الأجل</u>
١٠ ٥٢٠ ١١٠ ٣٨٢	١٠ ٧٧٥ ٦٧١ ٦١١	(٤)،(٤-٣)	الأصول الثابتة (بالصافي)
١٦٨ ٢٣٤ ١٣٨	١٨٦ ١٤٧ ٥٣٩	(٥)،(٥-٣)	مشروعات تحت التنفيذ
١١٤ ٩٣٤	١١٤ ٩٣٤	(١-٦)،(١-٧-٣)	استثمارات مالية فى شركات شقيقة
٣٢ ٠٦٢ ٤٣٨	٣٤ ٠١٦ ٧٤٦	(٧)	إقراض طويل الأجل
—	٢٤ ٧٨٤ ٧٢٤	(٨)	أصول أخرى طويلة الأجل
<u>١٠ ٧٢٠ ٥٢١ ٨٩٢</u>	<u>١١ ٠٢٠ ٧٣٥ ٥٥٤</u>		إجمالي الأصول طويلة الأجل
			<u>الأصول المتداولة</u>
٥١٠	٥١٠	(٢-٦)،(٢-٧-٣)	استثمارات مالية متاحة للبيع
٣ ٦٥٤ ٦١٦ ٦٥٩	٣ ٤٠٧ ٥٨٢ ٨٣٧	(١٠)،(١٠-٣)	مخزون
٢ ١٤٢ ٠٩٣ ٣٧٥	٢ ٠٦٦ ٠٦٠ ١٩٩	(١١)،(١١-٣)	عملاء ومدينون
٢ ٩٩٧ ٠٦٢	٣ ٧٥٠ ٧١٣	(١-٢٣)	مستحق من أطراف ذات علاقة
٥٠ ٤٩٣ ٣٤٨	٥٢ ٦١١ ٨٦٧	(١٢)،(٩-٣)	استثمارات مالية (أذون خزانه)
٨٤٨ ١٧٤ ١٠٧	١ ٦٣٩ ٩٢٦ ٣٧٤	(١٣)،(١٢-٣)	النقدية بالبنوك والصندوق
<u>٦ ٦٩٨ ٣٧٥ ٠٦١</u>	<u>٧ ١٦٩ ٩٣٢ ٥٠٠</u>		إجمالي الأصول المتداولة
			<u>الالتزامات المتداولة</u>
٤ ٤١٩ ٢٣٦ ٧٨١	٤ ٩٦٨ ٢٥٢ ٩٨٩	(١٣)،(١٢-٣)	بنوك ارصدة دائنة
٢ ٢١١ ٣٣٨ ٥٤٨	٢ ٢٠٠ ٢٣٦ ٢٧٠	(١٥)،(١٦-٣)	موردون وأرصدة دائنة أخرى
٢ ٠٢١ ٣٤٩ ١١٢	٢ ٠٣٨ ٣٥٢ ٨٣٦	(١-٢٣)	مستحق الى أطراف ذات علاقة
١ ١٢٢ ١٠٢ ٨٩١	١ ١٦٩ ٢٠٧ ٥٨٦	(٢-١٤)،(١٥-٣)	أقساط قروض وتسهيلات ائتمانية تستحق السداد خلال عام
١٩٩ ٣٦٣ ١٤٦	١٩٩ ٣٦٣ ١٤٦	(١٦)،(١٧-٣)	المخصصات
٤١ ٧٨٦ ٣٣٧	٤٣ ٧١٥ ٤٧٦	(٢٠-٣)	ضريبة الدخل
٣ ٠٤٥ ٢٩٠	٢ ٢٠٣ ١٦٩	(١٧)،(١٧-٣)	التزامات نظام المعاش التكميلي
<u>١٠ ٠١٨ ٢٢٢ ١٠٥</u>	<u>١٠ ٦٢١ ٣٣١ ٤٧٢</u>		إجمالي الالتزامات المتداولة
<u>(٣ ٣١٩ ٨٤٧ ٠٤٤)</u>	<u>(٣ ٤٥١ ٣٩٨ ٩٧٢)</u>		(زيادة الالتزامات المتداولة علي الأصول المتداولة)
<u>٧ ٤٠٠ ٦٧٤ ٨٤٨</u>	<u>٧ ٥٦٩ ٣٣٦ ٥٨٢</u>		إجمالي الاستثمار (بعده)

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)
تابع - الميزانية المجمعة في ٣١ مارس ٢٠١٥

٢٠١٤/١٢/٣١ جنيه	٢٠١٥/٣/٣١ جنيه	إيضاح رقم
٧ ٤٠٠ ٦٧٤ ٨٤٨	٧ ٥٦٩ ٣٣٦ ٥٨٢	ما قبله - إجمالي الاستثمار ويتم تمويله على النحو التالي: حقوق الملكية
١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	(٢-١٩) الاحتياطيات
٤٤٧ ١٤٥ ٩٤٧	(١٢ ٢٦٥ ٦٧٩)	الأرباح المرحلة
(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	(٤٩ ٧٢٣ ٥٢٢)	صافي (خسارة) الفترة / العام
(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(١-٣)، (٤-١٩) الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة
٣٤٩ ٤٩٥ ٢١٨	٤١١ ٧٤٥ ٠٢٥	(٣-٣) فروق ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
٢ ٤٩٨ ٠٣٥ ١٨٥	٢ ٢٥٠ ٤٥٤ ١٣٥	
(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	--	(٣-١٩)، (٣-١٤)
٢ ٢٣٧ ٩٢٧ ٨٥٠	٢ ٢٥٠ ٤٥٤ ١٣٥	توزيعات أرباح فترية خلال الفترة / العام
٨١٧ ٥٢٦ ٥٨٥	٩١٩ ٤٠٣ ٨٣٥	صافي حقوق ملكية مساهمي الشركة القابضة
٣ ٠٥٥ ٤٥٤ ٤٣٥	٣ ١٦٩ ٨٥٧ ٩٧٠	(١-٣) حقوق الأقلية
٣ ٦٢٠ ١٥٩ ٥٧٠	٣ ٧٠٥ ١٩٢ ٦١١	(٢-١-١٤)، (١٥-٣) صافي حقوق الملكية
٦٨٧ ٨٠٩ ٠٠٦	٦٥١ ٨٩٨ ٢١١	(١-٩)، (٣-٢٠-٣) الالتزامات طويلة الأجل
٣٧ ٢٥١ ٨٣٧	٤٢ ٣٨٧ ٧٩٠	(١٧)، (٣-٥٢٠-٣) قروض وتسهيلات ائتمانية طويلة الأجل
٤ ٣٤٥ ٢٢٠ ٤١٣	٤ ٣٩٩ ٤٧٨ ٦١٢	(١-٩)، (٣-٢٠-٣) التزامات ضريبية مؤجلة
٧ ٤٠٠ ٦٧٤ ٨٤٨	٧ ٥٦٩ ٣٣٦ ٥٨٢	(١٧)، (٣-٥٢٠-٣) التزامات نظام المعاش التكميلي
		إجمالي الالتزامات طويلة الأجل
		إجمالي حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل

- الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٦) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.
- تقرير الفحص المحدود "مرفق".
- التاريخ: ١٧ أغسطس ٢٠١٥

رئيس
مجلس الإدارة
مهندس / فاروق زكي إبراهيم

عضو مجلس
الإدارة المنتدب
محمد رائد الببلاوي

المراقب المالي والقائم بأعمال
مدير القطاع المالي
علاء الشرفاوي

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم	
جنيه	جنيه		
٣ ٨٣٥ ٢٦٨ ١٥٢	٣ ٤٧٠ ٢٦٥ ٠٩١	(٣-١٨-أ)	المبيعات (بالصافي)
(٣ ٥٣٧ ٩٠١ ١٥٤)	(٣ ٢٩٠ ١٢٩ ٨٣٨)		تكلفة المبيعات
٢٩٧ ٣٦٦ ٩٩٨	١٨٠ ١٣٥ ٢٥٣		مجمل ربح النشاط
١٠ ٩١٢ ٢٦١	٤ ٢٤٦ ٧٨٥		إيرادات تشغيل أخرى
(٢٦ ٣١١ ٣١٢)	(٢٨ ٨٥٩ ٠٩٠)		مصروفات البيع والتوزيع
(٧٦ ٩٦٩ ٨٢٦)	(٨٧ ٦٥٨ ٥٨٢)		مصروفات إدارية وعمومية
(٣ ٧٨٢ ٨٥٦)	(٥ ٨٩٦ ٩٧٧)		مصروفات تشغيل أخرى
٢٠١ ٢١٥ ٢٦٥	٦١ ٩٦٧ ٣٨٩		الأرباح الناتجة من التشغيل
٢٥ ٧٥٤ ٦٣٠	٢٨٨ ٩٤٩ ٨٣٣	(٣-١٨-ب)	إيرادات تمويلية
(١٤٧ ٠٢٦ ٤٦٥)	(٣٨٥ ٥٥٧ ٤٩٧)	(٣-٢٠-ب)	مصروفات تمويلية
(١٢١ ٢٧١ ٨٣٥)	(٩٦ ٦٠٧ ٦٦٤)		صافي (المصروفات) التمويلية
٧٩ ٩٤٣ ٤٣٠	(٣٤ ٦٤٠ ٢٧٥)		صافي (الخسائر) / الأرباح قبل الضرائب
(٧٧ ٩٠٨ ٩٥٥)	(١ ٩٢٩ ١٣٩)	(٣-٢٠-د)	ضريبة الدخل
٦٢ ٩٦٩ ٦١٢	٣٧ ٧٩١ ٤٨٢	(٣-٢٠-د)، (٩)	الضريبة المؤجلة
٦٥ ٠٠٤ ٠٨٧	١ ٢٢٢ ٠٦٨		صافي أرباح الفترة بعد الضريبة
			ويتم توزيعه كما يلي:-
١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	(٤٩ ٧٢٣ ٥٢١)		نصيب مساهمي الشركة القابضة
(٤٠ ٢٨٢ ٣٧٢)	٥٠ ٩٤٥ ٥٨٩		نصيب الأقلية في أرباح / (خسائر) الشركات التابعة
٦٥ ٠٠٤ ٠٨٧	١ ٢٢٢ ٠٦٨		صافي أرباح الفترة
٧,٨٨	(٣,٧٢)	(٣-٢١)، (٢١)	النصيب الأساسي للسهم في صافي (خسائر) / أرباح الفترة (جنيه/سهم)

▪ الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٦) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

٢٠١٤/٣/٣١ جنيه	٢٠١٥/٣/٣١ جنيه	إيضاح رقم	
٧٩ ٩٤٣ ٤٣٠	(٣٤ ٦٤٠ ٢٧٦)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١٥٤ ٥٤٦ ٧٠١	١٦٤ ٩٤٠ ٣٨٢		صافي (خسائر) / أرباح الفترة قبل الضرائب وحقوق الأقلية
(١ ٧٨٩ ٥٧٠)	(٢٢ ٥٠٠)	(٤-٣)،(٤)	تعديلات لتسوية صافي (الخسائر)/الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
١١٣ ٥٦٣ ١٩٥	١٧٦ ١٩٢ ٤٨٨	(٣-٢٠)،(ب)	إهلاك الأصول الثابتة
(٢٤ ٣٠٢ ٣٨٨)	(١٦ ٣٦٤ ٢٦٩)		أرباح رأسمالية
(١ ٠١٣ ٩٩٦)	(١ ٤٢٠ ٢٢٦)		فوائد تمويلية
٣٣ ١٠١ ٣٢٣	(٦١ ٨٠٦ ٥٣٢)	(٢-٣)	إيرادات فوائد دائنة
---	(٦٠٠ ٠٠٠)		إستهلاك العوائد المستحقة لأذون الخزنة
(٤٣٨ ٢٤٦)	(٤٧٢ ٧٣٢)		فروق أسعار صرف عملات أجنبية
٣٦١ ٩٤٧	٤٧٨ ٩٣٥		رد خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والارصدة المدينة
٤ ١٣٣ ١٨٤	٣ ١٢٤ ٥٤١		استهلاك الفروق الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لإقراض طويل الأجل
٣٥٨ ١٠٥ ٥٨٠	٢٢٩ ٤٠٩ ٨١١		فروق ناتجة عن التغير في القيم العادلة للإقراض طويل الأجل
(٤٤٠ ٧١٥ ٤٥١)	٢٨٩ ٧٤٧ ٨٣١		الفروق الناشئة عن التغيير في التزامات نظام المعاش التكميلي
(٢٦٥ ١٨٢ ٤٨٣)	(١٦٠ ٧٩٤ ١١٣)		أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل
١٣ ٥٧٨ ٠٧٩	١٣٩ ٥٧٦ ٩٦٥		التغير في المخزون
١ ١٨٧ ٣٧٥	١ ١٦٩ ٢٩٠		التغير في العملاء والمدينون والمستحق من أطراف ذات علاقة
(٣٣٣ ٠٢٦ ٩٠٠)	٤٩٩ ١٠٩ ٧٨٤		التغير في الموردين والأرصدة الدائنة الأخرى والمستحق لأطراف ذات علاقة
(١٤٤ ٨٣٨ ٤٧٢)	(١٥٦ ٨٧١ ٩٨٨)		التزامات نظام المعاش التكميلي
(١ ٩٥٣ ٣٩٧)	---	(٣-١٤)،(ج)	فوائد مدفوعة
(٤٧٩ ٨١٨ ٧٦٩)	٣٤٢ ٢٣٧ ٧٩٦		توزيعات أرباح مدفوعة للعاملين ومكافأة مجلس الإدارة
(٦٥ ٥٠٤ ٨٩٣)	(٤٣ ٩١٤ ٣٩٥)	(٤)،(٥)	صافي النقدية المتاحة من أنشطة التشغيل
١ ٧٨٩ ٥٧٠	٢٢ ٥٠٠		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
---	(٢٤ ٦٣٦ ٢٧٨)	(٨)	مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
(٤ ١٥٥ ٥١٤)	(٧ ٢٧٠ ٠٠٤)		مقبوضات من بيع أصول ثابتة
٤ ٢٣٣ ١٩٢	٤ ٩٧٥ ٥١٨		مدفوعات لإقتناء أصول أخرى
٢٥ ٦٠٠ ٠٠٠	٦٥ ٣٧٥ ٠٠٠	(١٢)	مدفوعات لإقراض الغير
(٢٠ ٨٤٠ ٠١٦)	(٦٦ ٠٧٣ ٢٩٢)	(١٢)	متحصلات من إقراض للغير
٢٤ ٣٠٢ ٣٨٨	١٦ ٣٦٤ ٢٦٩		مقبوضات من استرداد استثمارات مالية (أذون خزنة)
(٣٤ ٥٧٥ ٢٧٣)	(٥٥ ١٥٦ ٦٨٢)		مدفوعات لاقتناء إستثمارات مالية (أذون خزنة)
٣٢ ٦٦٩ ١٠٢	٢ ٣٢٣ ١٣١	(١٤)	إيرادات فوائد محصلة
(٤٨٧ ٩٤٢ ٨٥٧)	(١٨٠ ٢٥٩ ٥٧٦)	(١٤)	صافي النقدية (المستخدمة في) أنشطة الاستثمار
---	٢٣٣ ٠٨٢ ٧٩٧	(١٤)	التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
---	(٥٩ ٦٦٠ ٤٩٦)		مقبوضات من عقود قروض
---	٣ ٧٩٢ ٢٠٠		مدفوعات عن أقساط قروض
٨١٨ ٢٩٣ ٩٨٤	٥٦٦ ٢٤٠ ٤٧٤		مقبوضات من تسهيلات ائتمانية طويلة الاجل
٢٦٦ ٨١٢ ٩٥٩	(٢٢٩ ٧٩٧ ٠٦٣)		مدفوعات عن تسهيلات ائتمانية طويلة الاجل
٦٢٩ ٨٣٣ ١٨٨	٣٣٥ ٧٢١ ٤٦٧		فوائد محملة على أصل القرض
١١٥ ٤٣٩ ١٤٦	٦٢٢ ٨٠٢ ٥٨١		مقبوضات من بنوك - تسهيلات ائتمانية
٢٠٣ ٤٤١	٤٠٧ ٢٤٧	(٣-٣)	التغير في الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة
٦٨٤ ٩٠٠ ٥٦٤	٥٤٧ ٢٣٥ ٩٨٥		صافي النقدية المتاحة من أنشطة التمويل
٨٠٠ ٥٤٣ ١٥١	١ ١٧٠ ٤٤٥ ٨١٣	(١٣)	صافي التغير في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
			فروق ترجمة فوائهم مالية
			النقدية وما في حكمها أول الفترة
			النقدية وما في حكمها آخر الفترة

■ الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٦) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

صافي حقوق المساهمين	صافي حقوق الأقلية	صافي حقوق مساهمي الشركة القبضة	توزيعات أرباح فترية	أرباح / (خسارة) الفترة	فروق ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية	الفرق الناتج عن عمليات الإهتاء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة			رأس المال المصدر والمدفوع		إيضاح رقم
						الأرباح المرحلة	سيطرة مشتركة	الاحتياطيات	جنيه	جنيه	
٤ ٢٠٦ ٢١٦ ٦٧٩	٩٩٦ ٨٨٨ ٢٤٣	٣ ٢٠٩ ٣٢٨ ٤٣٦	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠	٣١٧ ١٥٣ ٣٣٨	٥٢٧ ٩١٥ ١٣٣	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	١٣	صافي الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (المعلقة)
--	--	--	--	(٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠)	--	٩٦٥ ٣٤٦ ٦٠٠	--	--	--	--	المحول إلى الأرباح المرحلة - عام ٢٠١٣
--	--	--	٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦	--	--	(٥٠١ ٧٨٤ ٩٤٦)	--	--	--	--	توزيعات أرباح نقدية فترية خلال عام ٢٠١٣
(٣ ٩١٤ ٦١٩)	(١ ٢٩٥ ٠٧٢)	(٢ ٦١٩ ٥٤٧)	--	--	--	(٢ ٦١٩ ٥٤٧)	--	--	--	--	توزيعات أرباح نقدية عن أرباح عام ٢٠١٣
(٣ ٧١٢ ٤٤٠)	(١ ٦٧٠ ٥٩٨)	(٢ ٠٤١ ٨٤٢)	--	--	--	(٢ ٠٤١ ٨٤٢)	--	--	--	--	المحول إلى الأرباح المرحلة / تسويات لحقوق الأقلية
(٤٠ ٢٨٢ ٣٧٢)	(٤٠ ٢٨٢ ٣٧٢)	--	--	--	--	--	--	--	--	--	نصيب حقوق الأقلية في (خسائر) الشركات التابعة
٥ ٩١١ ٠٨٨	٢ ٦٥٩ ٩٩٠	٣ ٢٥١ ٠٩٨	--	--	٣ ٢٥١ ٠٩٨	--	--	--	--	--	فروق عملة ناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	--	١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	--	١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	--	--	--	--	--	--	صافي الأرباح المجمعة عن الفترة من أول يناير ٢٠١٤ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٤
٤ ٢١٩ ٥٠٤ ٧٩٥	٩٥٦ ٣٠٠ ١٩١	٣ ٣١٣ ٢٠٤ ٦٠٤	--	١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	٣٢٠ ٤٠٤ ٤٣٦	٩٨٦ ٨١٥ ٣٩٨	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	١٤	صافي الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٤
(٥٣٩ ٦٦٩ ٤٥١)	--	(٥٣٩ ٦٦٩ ٤٥١)	--	--	--	(٥٣٩ ٦٦٩ ٤٥١)	--	--	--	--	توزيعات أرباح نقدية عن أرباح عام ٢٠١٣
(١٦٢ ٥٧٥ ١٥٥)	(١٦٢ ٥٧٥ ١٥٥)	--	--	--	--	--	--	--	--	--	نصيب حقوق الأقلية في (خسائر) الشركات التابعة
٥٢ ٨٩٢ ٣٣١	٢٣ ٨٠١ ٥٤٩	٢٩ ٠٩٠ ٧٨٢	--	--	٢٩ ٠٩٠ ٧٨٢	--	--	--	--	--	فروق عملة ناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	--	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	--	--	--	--	--	--	--	توزيعات أرباح فترية عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٤
(٣٠٤ ٥٩٠ ٧٥٠)	--	(٣٠٤ ٥٩٠ ٧٥٠)	--	(٣٠٤ ٥٩٠ ٧٥٠)	--	--	--	--	--	--	صافي (الخسائر) المجمعة عن الفترة من أول إبريل ٢٠١٤ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
٣ ٠٥٥ ٤٥٤ ٤٣٥	٨١٧ ٥٢٦ ٥٨٥	٢ ٢٣٧ ٩٢٧ ٨٥٠	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	٣٤٩ ٤٩٥ ٢١٨	٤٤٧ ١٤٥ ٩٤٧	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	١٤	صافي الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤
--	--	--	--	١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١	--	(١٩٩ ٣٠٤ ٢٩١)	--	--	--	--	المحول إلى الأرباح المرحلة - أرباح عام ٢٠١٤
--	--	--	٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥	--	--	(٢٦٠ ١٠٧ ٣٣٥)	--	--	--	--	توزيعات أرباح نقدية فترية خلال عام ٢٠١٤
٥٠ ٩٤٥ ٥٨٩	٥٠ ٩٤٥ ٥٨٩	--	--	--	--	--	--	--	--	--	نصيب حقوق الأقلية في أرباح الشركات التابعة
١١٣ ١٨١ ٤٦٨	٥٠ ٩٣١ ٦٦١	٦٢ ٢٤٩ ٨٠٧	--	--	٦٢ ٢٤٩ ٨٠٧	--	--	--	--	--	فروق عملة ناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية
(٤٩ ٧٢٣ ٥٢٢)	--	(٤٩ ٧٢٣ ٥٢٢)	--	(٤٩ ٧٢٣ ٥٢٢)	--	--	--	--	--	--	صافي (الخسائر) المجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥
٣ ١٦٩ ٨٥٧ ٩٧٠	٩١٩ ٤٠٣ ٨٣٥	٢ ٢٥٠ ٤٥٤ ١٣٥	--	(٤٩ ٧٢٣ ٥٢٢)	٤١١ ٧٤٥ ٠٢٥	(١٢ ٢٦٥ ٦٧٩)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥	١ ٣٣٦ ٤٤١ ٣٠٠	١٥	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٥

الإيضاحات في الصفحات من (٩) إلى (٥٦) تعتبر متممة لهذه القوائم المالية المجمعة.

١- نبذة عن الشركة

- تأسست شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية) في عام ١٩٨٢ كشركة استثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ وذلك باسم شركة الإسكندرية الوطنية للحديد والصلب وتم التسجيل بالسجل التجارى تحت رقم ١٠٤٩١٨ بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٨٢ ومن أهم أغراض الشركة إنتاج وتشكيل وتصنيع الحديد والصلب بكافة أشكاله وأنواعه.

- وبناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ على تعديل المادة الثانية من النظام الأساسي للشركة وقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/٤٠٥ لسنة ٢٠٠٦ ليصبح اسم الشركة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (ش.م.م) وقد تم إثبات ذلك التعديل في كل من النظام الأساسي للشركة والسجل التجارى في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ وقد تم نشر هذا التعديل بصحيفة الاستثمار في العدد رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٠٦.

- مدة الشركة ٥٠ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى.

- مقر الشركة العجمي- البيطاش، الإسكندرية - مصر. رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة السيد المهندس/ فاروق زكى إبراهيم والعضو المنتدب الأستاذ/ محمد رائد الببلاوى.

١-١ الشركات التابعة

فيما يلي بيان بنسبة الاستثمارات فى الشركات التابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية والتي تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة:-

نسبة المساهمة		
٢٠١٣/١٢/٣١	٢٠١٤/١٢/٣١	
مساهمات مباشرة		
٩٠%	٩٠%	- شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" (ش.م.م)
٥٥%	٥٥%	- شركة العز لصناعة الصلب المسطح (ش.م.م)
مساهمات غير مباشرة		
٨٧%	٨٧%	- شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيبوكات (ش.م.م) (شركة تابعة لشركة "كونتراستيل")

١-١-١ شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل"

- تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) بجلستها المنعقدة فى ٢٠ مايو ١٩٩٥ وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيدها بالسجل التجارى برقم ١٣٨٢٢٧ بتاريخ ٣١ مايو ١٩٩٥ ويكون مركز الشركة وموطنها القانوني مدينة برج العرب الجديدة.

- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة فى الاتجار والتصنيع والتشكيل لكافة أنواع المعادن والمنتجات المعدنية، وأعمال المقاولات والصيانة والخدمات والنقل، والتجارة الداخلية والدولية والاستيراد والتصدير والتوكيلات التجارية، ونشاط التخزين والاتجار فى جميع أنواع الزيوت والشحوم والسولار ونشاط التأجير التمويلي.

- مدة الشركة ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ التسجيل بالسجل التجارى.

- مقر الشركة مدينة برج العرب الجديدة - قطعة رقم ٦ - الإسكندرية وفرع الشركة داخل المقر الأدارى لشركة العز الدخيلة للصلب - الدخيلة - الإسكندرية - مصر.

- ٢-١-١ **شركة العز لصناعة الصلب المسطح**
- تأسست شركة العز لصناعة الصلب المسطح "شركة مساهمة مصرية بنظام المناطق الحرة الخاصة" - شركة العز للصناعات الثقيلة سابقاً - وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار، وقد تم تسجيل الشركة بالسجل التجاري للاستثمار بالقاهرة برقم ٣٣٢٩٦ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٩٨.
- وفي ضوء صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ في ٥ مايو ٢٠٠٨ والذي تضمن تعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار فيما يختص بإنهاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة في مجال بعض الصناعات والتي منها صناعة الحديد والصلب فقد تم محور عبارة "نظام المناطق الحرة الخاصة" من أسم الشركة لتصبح شركة مساهمة مصرية فقط وقد تم التأشير بالسجل التجاري بما يفيد إجراء هذا التعديل بتاريخ ١٥ يونيو ٢٠٠٨.
- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في إنتاج لفائف وشرائط الصلب المسطح المدرفلة على الساخن والمدرفلة على البارد والمعالجة بالأحماض والزيوت وإنتاج ألواح الصلب المسطح المقطعة والمعالجة بالأحماض والزيوت والحديد الإسفنجي والجبر المحروق ومربعات وبلاطات الصلب.
- واعتباراً من تاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٩ تم إضافة الأغراض التالية:-
صناعة وتجارة وتوزيع حديد التسليح بجميع أنواعه وأعمال المقاولات المرتبطة به وما يلزم ذلك من خدمات كالإعداد والتجهيز والنقل وذلك لحساب الشركة أو لحساب الغير.
- بدأ التشغيل الفعلي للمصنع اعتباراً من الأول من يوليو ٢٠٠٤ بصدر شهادة القبول النهائي للمصنع.
- بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البيليت اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١١ بصدر شهادة الاستثماري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.
- بدأ التشغيل الفعلي لمصنع حديد التسليح اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٢ بصدر شهادة الاستثماري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية.
- بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٩ بالموافقة بالإجماع على اكتتاب الشركة القابضة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح البالغة ٣٣٠ مليون دولار أمريكي ليصبح رأس مال الشركة التابعة المصدر بعد الزيادة مبلغ ٦٠٠ مليون دولار أمريكي وذلك بإصدار ٣٣ مليون سهم وفقاً للقيمة الاسمية للسهم البالغة ١٠ دولار أمريكي للسهم لتكون نسبة مساهمتها ٥٥٪ من رأس المال بعد الزيادة. وذلك تحقيقاً لإستراتيجية شركة العز الدخيلة للصلب- الإسكندرية (الشركة القابضة) في النمو والتكامل.
- وقد تم سداد الدفعة الثالثة والأخيرة من زيادة رأس المال البالغة ١١٠ مليون دولار أمريكي والتي تمثل ٣٣,٣٪ من تلك الزيادة بناءً على استدعاء شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) لها بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٠ ليصبح إجمالي المسدد مبلغ ٣٣٠ مليون دولار أمريكي والذي يمثل ١٠٠٪ من زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح.
- ٣-١-١ **شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيوكات**
- تأسست شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسيوكات (شركة مساهمة مصرية) طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بموجب السجل التجاري رقم ٩٣٤١٦ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢ ومقر الشركة ومحلها القانوني بمدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة.
- يتمثل الغرض الرئيسي للشركة في تصنيع لوازم المواسير والمسيوكات ومستلزمات الإنشاءات المدنية والصناعية وتصنيع المعدات الميكانيكية ونظم ومعدات حماية البيئة ونظم المناولة ومكونات السيارات وكذا نشاط الاستيراد والتصدير.

- ٢- **أسس إعداد القوائم المالية المجمعة**
- أ- **الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين**
يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.
- ب- **أسس القياس**
تعد القوائم المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية معدلة إلى قيمتها العادلة بالنسبة للأصول والالتزامات المالية التي تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والأصول المالية المتاحة للبيع - إن وجدت.
لأغراض العرض تم استخدام التويب المتداول وطويل الأجل في الميزانية المجمعة ، بينما تم تحليل المصروفات في قائمة الدخل المجمعة على أساس وظيفي. كما تم استخدام الطريقة غير المباشرة في عرض قائمة التدفقات النقدية المجمعة.
- ج- **عملة التعامل وعملة العرض**
يتم عرض القوائم المالية المجمعة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة القابضة وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري.
- د- **استخدام التقديرات والحكم الشخصي**
إن إعداد القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية يتطلب من الإدارة استخدام الحكم الشخصي وعمل تقديرات وافتراسات تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات وكذلك الإيرادات والمصروفات وتعتمد هذه التقديرات والافتراسات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متنوعة تراها إدارة الشركة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية حيث يتم بناءً على ذلك تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.
هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراسات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى الفترات المستقبلية عندئذ تدرج هذه الفروق في هذه الفترة والفترات المستقبلية.
- وفيما يلي أهم البنود والإيضاحات الخاصة بها والمستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:-
- ١- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات المحتملة (إيضاح رقم ٩، ٢٥).
 - ٢- الإضمحلال في قيم العملاء والمدينون (إيضاح رقم ١١).
 - ٣- الإضمحلال في قيمة الاستثمارات في الشركات الشقيقة والمتاحة للبيع (إيضاح رقم ٦).
 - ٤- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة (إيضاح رقم ٣-٤ج).
 - ٥- المخصصات (إيضاح رقم ١٦).
 - ٦- الأدوات المالية (إيضاح رقم ١٨).
- ٣- **أهم السياسات المحاسبية المطبقة**
السياسات المحاسبية الموضحة أدناه يتم تطبيقها بطريقة ثابتة خلال الفترات المالية المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة ولدى جميع شركات المجموعة.
- ١-٣ **أسس التجميع**
تتضمن القوائم المالية المجمعة أصول والتزامات ونتائج أعمال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتحقق هذه السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالقدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة وذلك بهدف الحصول على منافع من أنشطتها. كما يؤخذ في الاعتبار حقوق التصويت المستقبلية في القدرة على السيطرة والتحكم. يتم إدراج القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية المجمعة بدءاً من تاريخ السيطرة على الشركة حتى تاريخ فقد هذه السيطرة. ولا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها. وتتمثل أسس إعداد القوائم المالية المجمعة فيما يلي:-

- يتم استبعاد قيمة استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة مقابل إضافة أصول الشركة التابعة بالكامل مع إظهار نصيب حقوق الأقلية في الشركات التابعة بجانب الالتزامات.
- يتم الاستبعاد الكامل للمعاملات المتبادلة بين شركات المجموعة والأرصدة الناتجة عنها. كذلك يتم الاستبعاد الكامل للأرباح أو الخسائر غير المحققة والناتجة عن معاملات المجموعة مع الأخذ في الاعتبار أن الخسائر قد تشير إلى الاضمحلال في قيمة الأصول المتبادلة مما قد يتطلب الاعتراف به في هذه القوائم المالية المجمعة.
- إظهار نصيب حقوق الأقلية في الشركات التابعة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية بعد حقوق الملكية وقبل الالتزامات بالمركز المالي المجمع وكذا إظهار نصيب الأقلية في صافي أرباح العام بعد الضريبة في بند مستقل قبل تحديد أرباح الشركة القابضة بقائمة الدخل المجمعة ويتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة ويتم إدراج نصيب الأقلية في أرباح وخسائر الشركات التابعة ببند مستقل بقائمة الدخل المجمعة.
- لا يتم تجميع شركة تابعة في القوائم المالية المجمعة عندما تفقد الشركة القابضة سيطرتها في التحكم في السياسات المالية أو التشغيلية للشركة المستثمر فيها بهدف الاستفادة من أنشطتها.
- في حالة عمليات الاقتناء التي تتم لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة يتم إثبات الفرق بين تكلفة الاقتناء وحصصة الشركة القابضة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة التابعة في تاريخ الاقتناء بحقوق الملكية مباشرة ببند الفرق الناتج عن عمليات الاقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة.

٢-٣ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك الشركة القابضة بحساباتها بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية إلى الجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ، وتدرج فروق العملة الناتجة بقائمة الدخل المجمعة. ويتم ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة غير النقدية والمقومة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملة وذلك فيما عدا:-

الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية متفق على تحصيلها أو سدادها وفقاً لأسعار صرف محددة مسبقاً.

وبالنسبة للأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية التي ليس لها سعر صرف معن مقابل الجنيه المصري فإنه يتم تحديد سعر صرفها باستخدام الدولار الأمريكي كسعر صرف وسيط بين تلك العملات والجنيه المصري.

وتدرج فروق العملة الناتجة عن المعاملات خلال الفترة وعن إعادة التقييم في تاريخ القوائم المالية المجمعة بقائمة الدخل المجمعة.

٣-٣ القوائم المالية للكيانات التابعة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - بالدولار الأمريكي، ولغرض إعداد القوائم المالية المجمعة يتم ترجمة الأصول والالتزامات إلى الجنيه المصري بسعر الإقفال في تاريخ القوائم المالية المجمعة. ويتم ترجمة بنود قائمة الدخل المجمعة باستخدام متوسط سعر الصرف خلال الفترة المعد عنها قائمة الدخل المجمعة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن ترجمة القوائم المالية المجمعة ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة في بند فروق ترجمة قوائم مالية مجمعة بالعملات الأجنبية. ولأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة، يتم ترجمة قائمة التدفقات النقدية للشركة التابعة المذكورة بمتوسط سعر الصرف خلال السنة المالية.

٤-٣ الأصول الثابتة والإهلاك

أ- **الاعتراف والقياس الأولي**
يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك (٣-٤ج) وأى اضمحلال فى قيمتها (٣-٣ب).
تتضمن التكلفة كافة التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل وبالنسبة للأصول فى حالة إنشائها داخلياً تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التى تستلزمها عملية انشاء تلك الأصول لتصل إلى الحالة التشغيلية وفى الموقع والغرض الذى تم اقتناؤها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذى توجد به هذه الأصول.
يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة بكل من بنود الأصول الثابتة التى تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

ب- **التكاليف اللاحقة على الاقتناء**
يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد الشركة لتلك التكلفة وإذا ما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للشركة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة كمصروف عند تكبدها.

ج- **الإهلاك**
يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لطريقة القسط الثابت على أساس العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم إهلاك الاراضى، بحيث يعكس الاستفادة من المنافع الاقتصادية للأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر فى الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دورياً لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدر سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر، وفيما يلي بياناً بالأعمار الإنتاجية المقدر:-

العمر الإنتاجي المقدر (سنة)	البيان
٥٠	مياني وإنشاءات
٣٣,٣	مياني الإدارة
٢٥	مياني المصانع
	إنشاءات
٢٥	آلات ومعدات
٢٠	مصانع الاختزال المباشر
٢٥-٢٠	مصانع الصهر والصب المستمر وكلسنة الجير
٤٠-٤	باقي المصانع
	آلات أخرى
٥	وسائل نقل وانتقال
٤	سيارات ركوب وانتقال
٢	دراجات بخارية ووسائل نقل داخلي
١٠	دراجات
	أخرى
١٠-٤	عدد وأدوات
٦,٦-٤	أثاث ومعدات مكاتب
١٠-٥	أثاث ومعدات حاسب آلي
	أثاث معدات مكاتب

٥- يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول الثابتة بمقارنة المتحصلات من عملية التخلص مع القيمة الدفترية لتلك الأصول، ويتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة بيند إيرادات ومصروفات تشغيل أخرى.

٥-٣ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتنى من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة للغرض الذي أقتنيت من أجله.

٦-٣ تكلفة الاقتراض

يتم تحميل تكلفة الاقتراض والتي تتمثل في الفوائد والعمولات البنكية بقائمة الدخل المجمعة مباشرة واستثناء من ذلك يتم رسملة تكلفة الاقتراض التي تتصل مباشرة باقتناء أو تشييد أو إنتاج أصل ثابت وتضاف على قيمة هذا الأصل وتهلك على مدى العمر الإنتاجي المقدر له وتبدأ رسملة تكلفة الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل الثابت المتعلقة به عندما يبدأ الإنفاق الفعلي على الأصل وخلال الفترة التي تتحمل فيها الشركة تكلفة الاقتراض وتتوقف رسملة تكلفة الاقتراض في الفترات التي يتوقف فيها مؤقتاً تجهيز الأصل أو عندما يكون الأصل معداً للاستخدام.

٧-٣ الاستثمارات

١-٧-٣ ١- استثمارات مالية في شركات شقيقة

الشركات الشقيقة هي الشركات التي يكون للمجموعة نفوذ مؤثر بها على نشاطها المالي والتشغيلي. النفوذ المؤثر عندما يكون للمجموعة حصة من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حق التصويت. الاستثمارات في شركات شقيقة تم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها والمحقق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخفض رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمارات في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانوني أو ضمنى لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفوعات نيابة عن الشركات الشقيقة. في حالة زيادة تكلفة اقتناء الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للاضمحلال في قيمة الاستثمار.

٢-٧-٣ ٢- استثمارات مالية متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية المجمعة مباشرة فيما عدا خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح والخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية المجمعة في قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في سوق نشط ولا تتوفر المعلومات الضرورية لتقييمها بأحد طرق التقييم الفنية فيتم إثباتها بالتكلفة.

٨-٣ ٣- استثمارات في شهادات إيداع

يتم إثبات الاستثمارات في الشهادات الإيداعية بتكلفة اقتنائها ويتحقق إيراد تلك الشهادات وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي ووفقاً لمبدأ الاستحقاق.

٩-٣ ٤- استثمارات مالية (أذون خزانية)

يتم تقييم الاستثمارات المالية في أذون الخزانية - إن وجدت - بتكلفة إقتنائها ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة الإسترادية خلال المدة من تاريخ الإقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بطريقة الفائدة الفعلية باستخدام سعر الفائدة الفعلي ويتحقق إيراد هذه الاستثمارات وفقاً لأساس الاستحقاق والذي يظهر ضمن قائمة الدخل المجمعة في الفترة التي يتحقق فيها.

١٠-٣ المخزون

يتم إثبات المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وتتمثل القيمة البيعية في سعر البيع المتوقع من خلال النشاط العادي ناقصاً التكلفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع.

يتم حساب تكلفة المخزون وفقاً للأسس التالية:-

أ- الخامات الرئيسية والمواد المساعدة وقطع الغيار والمهمات بالتكلفة وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

ب- الخردة المتساقطة من المراحل الإنتاجية يتم تقييمها بمتوسط تكلفة المرحلة.

ج- الإنتاج غير تام على أساس التكلفة الصناعية الفعلية والتي تشمل على تكلفة الخامات الأولية والأجور الصناعية المباشرة والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.

د- الإنتاج التام والإنتاج غير التام المعد للبيع على أساس أسعار التكلفة الصناعية (المباشرة والغير مباشرة).

هـ- يتم إثبات المخزون من البضائع بغرض البيع بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح.

و- يتم تقييم مخزون شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في نهاية العام بالتكلفة وتحتسب التكلفة طبقاً لطريقة الوارد أولاً يصرف أولاً بالنسبة للخامات وبطريقة المتوسط المتحرك بالنسبة لقطع الغيار والمواد والمهمات والمستلزمات الأخرى.

١١-٣ العملاء والمدينون وأوراق قبض

يتم إثبات العملاء والمدينون وأوراق القبض كأصول متداولة الا اذا كان تاريخ استحقاقها وفقاً للارتباط التعاقدى أكثر من ١٢ شهر بعد تاريخ القوائم المالية المجمعة في هذه الحالة يتم إدراجها ضمن الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة ويتم القياس الاولي لها بالقيمة العادلة مضافاً إليها التكلفة المباشرة للمعاملة، ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي مخصوصاً منها أي خسائر اضمحلال في قيمتها (٣-١٣أ).

١٢-٣ النقدية وما في حكمها

تتضمن النقدية وما في حكمها أرصدة النقدية بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع لأجل وأذون الخزانة ووثائق صناديق الاستثمار والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور - إن وجدت - ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكشوف والذي سوف يسدد عند طلبه جزءاً من ادارة الشركة للأموال وذلك لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة.

١٣-٣ الاضمحلال**أ- الأصول المالية**

يتم اعتبار الأصل المالي مضمحلاً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له أو لها تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة - بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الاضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الاضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى والتي يمكن تبويبها في مجموعات في ضوء خصائص خطر الائتمان فإنه يتم إجراء اختبار الاضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشترك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة. هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعة المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق الملكية المجمعة إلى قائمة الدخل المجمعة إذا ما كان الانخفاض في قيمته يدل على حدوث الاضمحلال.

يتم إلغاء خسائر الاضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الاضمحلال المتعلقة بأصول مالية تم قياسها بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أداة مديونية بقائمة الدخل المجمعة. يتم الاعتراف بعكس الأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أداة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية المجمعة.

ب- الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة في حال وجودها بخلاف المخزون والأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية مجمعة لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في قائمة الدخل المجمعة.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر ويتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حصولها للوصول إلى القيمة الحالية بإستخدام سعر خصم قبل الضريبة والذي يعكس التقييم الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المرتبطة بالأصل .

يتم مراجعة خسائر الاضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة لمعرفة مدى وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الاضمحلال إذا حدث تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الإستردادية. يتم عكس خسارة الاضمحلال إلى حدود أن القيمة الدفترية للأصل بها لا يتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم حسابها بعد خصم الإهلاك أو الاستهلاك إذا ما كانت خسارة الاضمحلال في القيمة لم يتم الاعتراف بها.

١٤-٣ رأس المال

أ- الأسهم العادية

يتم إثبات التكاليف المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية وخيارات الاكتتاب في الأسهم كتخفيض من حقوق الملكية المجمعة.

ب- إعادة شراء أسهم رأس المال

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتغير في حقوق الملكية المجمعة وتبويب الأسهم المشتراة كأسهم خزانة وتظهر مخصومة من إجمالي حقوق الملكية المجمعة.

ج- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام في الفترة التي يتم فيها إعلان التوزيع وبصدور قرار الجمعية العامة للشركة.

١٥-٣ القروض

يتم الاعتراف أولاً بالقروض والتسهيلات الائتمانية بفوائد بالقيمة العادلة ناقصاً التكاليف ذات العلاقة. وبعد الاعتراف الأولى يتم إثبات هذه القروض بالقيمة المستهلكة مع الاعتراف بأي فرق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعة على مدار عام كل قرض على حده على أساس سعر الفائدة الفعلية.

١٦-٣ موردين وأرصدة دائنة أخرى
يتم الاعتراف الاولي بالموردين والأرصدة الدائنة بالقيمة العادلة مخصوما منها التكلفة المباشرة للمعاملة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي- كما يتم الاعتراف بالالتزامات (المستحقات) بالقيم التي سيتم دفعها في المستقبل مقابل البضائع والخدمات التي تم استلامها.

١٧-٣ المخصصات
يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عنه تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. هذا ويتم إعادة دراسة المخصصات في تاريخ الميزانية وتعديلها عند الضرورة لظهور افضل تقدير حالي. وإذا كان الأثر جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخضم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

١٨-٣ الإيراد
أ- **البضاعة المباعة والخدمات المقدمة**
يتم الاعتراف بإيرادات المبيعات عند انتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري ويتم الاعتراف بالإيراد من أداء الخدمات بقائمة الدخل المجمعة عند أداء الخدمة. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- **الفوائد الدائنة**
يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة وفقاً لأساس الاستحقاق على أساس نسبة زمنية أخذاً في الاعتبار معدل العائد المستهدف على الأصل.

١٩-٣ حصة العاملين في الأرباح
وفقاً للنظام الأساسي تسدد الشركة القابضة حصة نقدية للعاملين في الأرباح وفقاً للقواعد التي يقترحها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة. يتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح في قائمة التغير في حقوق الملكية المجمعة و كالتزام خلال السنة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة باعتماد هذا التوزيع.

٢٠-٣ المصروفات
يتم الاعتراف بجميع مصروفات التشغيل بما في ذلك المصروفات الإدارية والعمومية ومصروفات البيع والتوزيع مع تحميلها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لمبدأ الاستحقاق في الفترة المالية التي تحققت فيها تلك المصروفات.

أ- **مدفوعات الإيجار**
يتم الاعتراف بالمدفوعات مقابل عقود التأجير التشغيلي من الغير بقائمة الدخل المجمعة على أساس القسط الثابت على مدار مدة العقد ويتم الاعتراف بالحوافز الإيجابية المحصلة بقائمة الدخل المجمعة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار.

ب- **الفوائد المدينة**
يتم الاعتراف بالفوائد المدينة والمرتبطة بقروض وتسهيلات ائتمانية بفوائد في قائمة الدخل المجمعة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال (الساري) وفقاً لأساس الاستحقاق.

ج- نظام التأمينات والمعاشات للعاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية. يساهم العاملون والشركة بموجب هذا القانون في النظام بنسبة ثابتة من الأجر ويقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها، وتحمل مساهمات الشركة علي قائمة الدخل المجمعة طبقاً لأساس الاستحقاق.

د- ضريبة الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح الفترة كلا من ضريبة العام والضريبة المؤجلة ويتم إثباتها بقائمة الدخل المجمعة بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية المجمعة والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية المجمعة، وتتمثل الضريبة الحالية في الضريبة المتوقعة على الربح الخاضع للضريبة للعام بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ القوائم المالية المجمعة بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الإعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءاً على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات بإستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

ويتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إحتمال قوى بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الإنتفاع بهذا الأصل ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

هـ- نظام المعاشات التكميلية للعاملين

تمنح كلاً من شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراسنتيل (شركة تابعة) العاملين لديهم نظم مزايا المعاش التكميلي ويعد هذا النظام من نظم المزايا المحددة. تلزم المزايا المحددة الشركة بسداد مبالغ أو مستوى محدد من المزايا المستقبلية وبالتالي تحمل الخطر متوسط وطويل الأجل.

يتم عرض التزام نظم المزايا المحددة في جانب الإلتزامات بقائمة المركز المالي تحت بند "التزامات نظام المعاش التكميلي" لتغطي جملة هذه الإلتزامات. ويتم حساب التزام نظم المزايا المحددة بصفة دورية عن طريق خبير اكتروارى مستقل باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المقدرة. وتتطوي هذه التقنية على فرضيات تتعلق بعلوم السكان ومعدلات دوران العاملين ومعدل الزيادة في المرتبات ومعدلات الخصم والتضخيم. ويتم خصم القيمة العادلة لنظام الاصول من التزام نظم المزايا.

ويتم احتساب الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعديلات والتغيرات في التقديرات والافتراضات الاكتوارية وتحمل على قائمة الدخل تلك الأرباح (الخسائر) التي تزيد عن ١٠% من القيمة العادلة لأصول اللائحة أو ١٠% من القيمة الحالية للالتزام المزايا المحددة (قبل خصم قيمة تلك الأصول) في نهاية الفترة المالية السابقة أيهما اعلي. وفي حالة زيادة الأرباح (الخسائر) الاكتوارية عن النسبة المشار إليها عالية يتم استهلاك تلك الزيادة بالإضافة إلى (أو الخصم على) قوائم الدخل على مدار متوسط الفترات المتبقية من سنوات العمل للموظفين المشاركين في تلك النظم.

ويتم الاعتراف بتكاليف الخدمة السابقة فوراً بقائمة الدخل بمجرد أن تصبح تلك المزايا مستحقة أما إذا لم تكن قد استحققت بعد فيتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا. يتم عرض التكاليف السنوية لنظم مزايا العاملين المحددة موزعة على مراكز التكلفة المختلفة بقائمة الدخل (تكلفة نظام المعاش التكميلي).

٣-٢١ نصيب السهم في الأرباح / (الخسائر)

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية ويتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة القابضة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٤ - الأصول الثابتة

الإجمالي	معدات	أثاث ومعدات	وسائل نقل	آلات*	مباني*	الأراضي		
جنيته	حاسب آلي	مكاتب	عدد وأدوات	وانتقال	ومعدات	وإنشاءات	جنيته	
جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	
١٩ ٤٤٨ ٥٦٦ ٦٥٨	٢٧ ٠٤٨ ٨٤٦	٤٨ ٦٨٧ ٩٣٧	٦١ ٣٢٦ ٣٨٧	١٥٨ ٢٠٩ ٠١٩	١٤ ٦٨٣ ٤٤٣ ٦٩٩	٣ ٩٣٢ ٣٩٤ ٠٨٢	٥٣٧ ٤٥٦ ٦٨٨	التكلفة في أول يناير ٢٠١٥
٢٩ ٠٨٢ ٧٠٠	٢ ٣٩٦ ٠٤٩	٢ ٧٤٨ ٣٧٩	١٠٣ ٥٤٦	١٤ ٩٠٤ ٢٠٥	٨ ٩٣٠ ٥٢١	--	--	الإضافات خلال الفترة
(٥ ٢١٥ ٦٢٧)	(٢ ٠١١ ١٩٤)	(٣١١ ٤٨٣)	(١٦١ ٢٣٤)	(٢ ٧٣١ ٧١٦)	--	--	--	الاستبعادات خلال الفترة
٥٢٧ ٥٨١ ١٤٤	--	٩٣٠ ٣٦١	٢ ٤٧٢ ٩٩٠	١٣٥ ٣٨٣	٣٥٩ ٢٤٤ ٨٠٦	١٥٨ ٨٢٦ ٨٣٣	٥ ٩٧٠ ٧٧١	فروق ترجمة بالعملات الأجنبية
٢٠ ٠٠٠ ٠١٤ ٨٧٥	٢٧ ٤٣٣ ٧٠١	٥٢ ٠٥٥ ١٩٤	٦٣ ٧٤١ ٦٨٩	١٧٠ ٥١٦ ٨٩١	١٥ ٠٥١ ٦١٩ ٠٢٦	٤ ٠٩١ ٢٢٠ ٩١٥	٥٤٣ ٤٢٧ ٤٥٩	التكلفة في ٣١/٣/٢٠١٥
٨ ٩٢٨ ٤٥٦ ٢٧٦	١٤ ١٣٤ ٤١٩	٣٠ ٩٥٦ ٩٥٨	٣٨ ٠١١ ٩٨٤	٨٨ ٦٥١ ٣٩٨	٧ ٤٨٠ ٥٣٢ ١٣٧	١ ٢٧٦ ١٦٩ ٣٨٠	--	مجمع الإهلاك في أول يناير ٢٠١٥
١٦٤ ٩٤٠ ٣٨٢	٩٦٥ ٦١٥	١ ٠٢٤ ٥٧٠	١ ٤٨٧ ١١٩	٦ ١٠٤ ٥٤٣	١٣١ ٦٦٨ ٦٦٥	٢٣ ٦٨٩ ٨٧٠	--	إهلاك الفترة
(٥ ٢١٥ ٦٢٧)	(٢ ٠١١ ١٩٤)	(٣١١ ٤٨٣)	(١٦١ ٢٣٤)	(٢ ٧٣١ ٧١٦)	--	--	--	مجمع إهلاك الاستبعادات
١٣٦ ١٦٢ ٢٣٢	--	٨٤٣ ٢٩٠	١ ٣٤٦ ٤٤٨	١٢٧ ٧٠٠	١٠٧ ٦٥٦ ٤٠٠	٢٦ ١٨٨ ٣٩٤	--	فروق ترجمة بالعملات الأجنبية
٩ ٢٢٤ ٣٤٣ ٢٦٣	١٣ ٠٨٨ ٨٤٠	٣٢ ٥١٣ ٣٣٥	٤٠ ٦٨٤ ٣١٧	٩٢ ١٥١ ٩٢٥	٧ ٧١٩ ٨٥٧ ٢٠٢	١ ٣٢٦ ٠٤٧ ٦٤٤	--	مجمع الإهلاك في ٣١/٣/٢٠١٥
١٠ ٧٧٥ ٦٧١ ٦١١	١٤ ٣٤٤ ٨٦١	١٩ ٥٤١ ٨٥٩	٢٣ ٠٥٧ ٣٧٢	٧٨ ٣٦٤ ٩٦٦	٧ ٣٣١ ٧٦١ ٨٢٤	٢ ٧٦٥ ١٧٣ ٢٧١	٥٤٣ ٤٢٧ ٤٥٩	صافي الأصول الثابتة في ٣١/٣/٢٠١٥
١٠ ٥٢٠ ١١٠ ٣٨٢	١٢ ٩١٤ ٤٢٧	١٧ ٧٣٠ ٩٧٩	٢٣ ٣١٤ ٤٠٣	٦٩ ٥٥٧ ٦٢١	٧ ٢٠٢ ٩١١ ٥٦٢	٢ ٦٥٦ ٢٢٤ ٧٠٢	٥٣٧ ٤٥٦ ٦٨٨	صافي الأصول الثابتة في ٣١/١٢/٢٠١٤
								اصول مهلكة دفترياً ولا تزال تعمل

- ما زالت الشركة القابضة في سبيل إتمام إجراءات توثيق تسجيل بعض الأراضي المشتراه من الجهات المختلفة (محافظة الإسكندرية - جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة - أفراد وجهات مختلفة) إيضاح رقم (٢٦-٤).
- طبقاً لاتفاقيات قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فإن أرض وأصول الشركة المادية والمعنوية مرهونة رهناً عقارياً وتجارياً ورهن حيازي على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الإنشاء والتوريد والمعاونة والتأمين الفنية لصالح البنك الأهلي المصري (وكيل الضمانات المحلية) وبنك رويل بنك - أسكوتلاند (وكيل الضمانات الأجنبية) - (إيضاح رقم ١٤).
- تتضمن تكلفة الأراضي قيمة قطعة أرض مساحتها ٩٢٨ ألف متر مربع قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بشرائها من شركة تنمية خليج السويس بقيمة إجمالية ٢٨ مليون جنيه شاملة رسوم محافظة السويس البالغة ٥ مليون جنيه مصري (المعادل لمبلغ ٩٥٦ ألف دولار أمريكي) بغرض إقامة مشروع صناعي عليها وطبقاً للعقد فإنه لا يحق للشركة تسجيل الأرض باسمها إلا بعد سداد كامل الأقساط وتم سداد القسط الأخير في ١٥ أكتوبر ٢٠١٠ وجارى اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تسجيل الأرض باسم الشركة.
- الأراضي المخصصة لشركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة بمدينة برج العرب الجديدة من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز مدينة برج العرب والمقام عليها المبنى الإداري للشركة - لم يتم توثيقها بعد بإسم الشركة حتى تاريخه.
- يتضمن بند وسائل النقل والانتقال المعدات المؤجرة من شركة حديد للتجارة والصناعة والمقاولات (كونتراستيل) - شركة تابعة لشركة العز الدخيلة للصلب - الشركة القابضة.
- لم يتم بعد توثيق عقد شراء الأرض المخصصة لشركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة تابعة) من هيئة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة - جهاز تنمية مدينة السادس من أكتوبر بالمنطقة الصناعية الرابعة والشركة في سبيل استيفاء الشروط والترخيص اللازمة لإتمام التوثيق.
- قامت شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة تابعة) بالحصول على رخصة مؤقتة من هيئة المجتمعات العمرانية - جهاز مدينة السادس من أكتوبر لمدة ٣ سنوات حتى ٢٨ يوليو ٢٠١٣. ووفقاً لمذكرة المستشار القانوني للشركة فإن الشركة قامت بسداد كامل قيمة الأرض المخصصة وتنفيذ مشروع صناعي على تلك الأرض وقد حصلت على كافة الموافقات والترخيص اللازمة للتشغيل فإن الوضع القانوني بشأن قرار التخصيص مستقر وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الجهات الإدارية المعنية.

٢٠١٤/١٢/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		
جنيه		جنيه		
				مشروعات تحت التنفيذ
				مشروعات تحت التنفيذ - الشركة القابضة*
٣٠ ٢٧٤ ١٧٣	٣٧ ٢٠٥ ٤١٩			مباني وإنشاءات
٣٧ ٥٨٨ ٣٢٨	٣٠ ٣٠٣ ٠٢٠			آلات ومعدات تحت التركيب
٢٦ ٧٥٤ ٢١٢	٤٠ ٣٦٥ ٢٨٥			دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة
٩٤ ٦١٦ ٧١٣	١٠٧ ٨٧٣ ٧٢٤			
				مشروعات تحت التنفيذ - شركة العز لصناعة الصلب
				المسطح "شركة تابعة"
٤٦٢ ٤٨٥	٤٩١ ٤٧٧			مباني وإنشاءات
٤٥ ٣٢٦ ٢٠٥	٤٨ ١٦٧ ٦١٦			الآلات ومعدات
٤ ٠٣٢ ٥٩٠	٤ ٢٨٥ ٣٨٥			دفعات من تحت حساب شراء أصول ثابتة
٤٩ ٨٢١ ٢٨٠	٥٢ ٩٤٤ ٤٧٨			
				مشروعات تحت التنفيذ - شركة حديد للصناعة والتجارة
				والمقاولات - كونتراستيل - "شركة تابعة"
				المجمع الإداري بمرج العرب
٤٧٠ ٧٨٥	٤٧٠ ٧٨٥			الأراضي
٨٧٢ ٥٣٢	٨٧٢ ٥٣٢			مباني تحت التنفيذ
١ ٣٤٣ ٣١٧	١ ٣٤٣ ٣١٧			
				مصنع تكسير الخبث وفصل المعادن**
١٩ ٧٠٥ ٢١٢	١٩ ٧٠٥ ٢١٢			إعتمادات متستندية لشراء أصول
٢ ٢٠٧ ٥١٨	٢ ٢٩٢ ٧٢٠			دفعات مقدمة لشراء أصول خاصة بالمشروع
٥٠٥ ٧٥٣	٥٨٣ ٩١٣			مصروفات متعلقة بتكلفة إنشاء مصنع
--	١ ٣٦٩ ٨٣٠			مباني تحت التنفيذ خاصة بالمشروع
٢٢ ٤١٨ ٤٨٣	٢٣ ٩٥١ ٦٧٥			
٢٣ ٧٦١ ٨٠٠	٢٥ ٢٩٤ ٩٩٢			
				مشروعات تحت التنفيذ - شركة مصر لصناعة لوازم
				المواسير والمسيوكات "شركة تابعة"
٣٤ ٣٤٥	٣٤ ٣٤٥			مباني وإنشاءات
٣٤ ٣٤٥	٣٤ ٣٤٥			
١٦٨ ٢٣٤ ١٣٨	١٨٦ ١٤٧ ٥٣٩			

* يتمثل هذا البند في قيمة المشروعات تحت التنفيذ القائمة والتي تخص الشركة القابضة والتي لم يتم الانتهاء منها حتى ٣١ مارس ٢٠١٥ وهي كالاتي:-

- ١- مشروع إنشاء سور أرض بزان وحجرات المحولات.
- ٢- مشروع ناقل الخرقة.
- ٣- مشروع تصنيع سيارات نقل خرقة.
- ٤- مشروع نظام الإنذار ضد الحريق.
- ٥- مشروع ساحة تخزين مربعات البيليت.
- ٦- الأعمال الإنشائية بمصنع المسطحات.
- ٧- مشروع ERP System - نظام سيمنتك.
- ٨- توريد الموازين بمصنع خدمات المسطحات.
- ٩- توريد حلل الخبث (٨٠ طن).
- ١٠- مشروع سور الأرض الجنوبية.
- ١١- تصنيع البواتق.
- ١٢- المبني الإداري للقطاع المالي بالقاهرة وكذا مبني خدمات العملاء بالإسكندرية.

** يتمثل البند في قيمة المعادل بالجنيه المصري للغطاء النقدي مقابل الاعتماد المستندي الصادر من بنك الإمارات دبي الوطني (BNP سابقاً) والخاص بشركة كونتراستيل (شركة تابعة) لصالح المورد دانيللي - إيطاليا بمبلغ ٢٠٦٣ ٧٠٠ يورو يمثل ٩٠٪ من قيمة المعدات المتعاقد عليها لإنشاء مصنع كسارة الخبث بالإضافة إلى قيمة ١٠٪ المتبقية والبالغة ٣٠٠ ٢٢٩ يورو والمعادل بمبلغ ٢,٢ مليون جنيه مصري والتي تم سدادها كدفعة مقدمة مقابل خطاب ضمان صادر من المورد لصالح الشركة وبالتالي تصبح قيمة معدات المصنع مسددة بالكامل وسيتم توريد تلك المعدات خلال عام ٢٠١٥ بالإضافة إلى قيمة مباني تحت التنفيذ خاصة بالمصنع والمصروفات المتعلقة بالإنشاءات (إيضاح ٢٥-١).

٢٠١٤/١٢/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		
<u>جنيته</u>		<u>جنيته</u>		
٨٩ ٩٣٤	٨٩ ٩٣٤			٦- الاستثمارات
				١-٦ استثمارات مالية في شركات شقيقة
				- قيمة نصيب الشركة القابضة في صافي أصول الشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) (ش.ذ.م.م.) (تحت التصفية) وفقا لآخر قوائم مالية للشركة (نسبة المساهمة ٤٠٪ من رأس المال) وذلك بعد خصم قيمة الدفعة الأولى المحصلة بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية الألمانية لتسويق مسطحات الصلب (فرانكو) بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥ والبالغة ٦٠٠ ألف جنيه.
٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠			- قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة العز - الدخيلة للحديد والصلب - مصر (EZDK) (ش.ذ.م.م.) (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال).
<u>١١٤ ٩٣٤</u>	<u>١١٤ ٩٣٤</u>			
١٧ ٧٢٦ ٢٦٦	١٧ ٧٢٦ ٢٦٦			٢-٦ استثمارات مالية متاحة للبيع
				- قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال الشركة العربية للصلب المخصص (ش.م.م.) (نسبة المساهمة ٥٪ من رأس المال)*.
<u>(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)</u>	<u>(١٧ ٧٢٦ ٢٦٦)</u>			يخصم:
--	--			خسائر الاضمحلال في قيمة الاستثمارات
٥١٠	٥١٠			- قيمة تكلفة مساهمة الشركة القابضة في رأس مال شركة EZDK Steel UK LTD (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال) - تم وضعها تحت إدارة شركة BDO LLP البريطانية لتعثرها المالي إيضاح رقم (٢٦-٦).
<u>٥١٠</u>	<u>٥١٠</u>			
<u>١١٥ ٤٤٤</u>	<u>١١٥ ٤٤٤</u>			إجمالي الاستثمارات
* قرر مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠١٤ الموافقة على قيام الشركة بالإكتتاب في زيادة رأسمال الشركة العربية للصلب المخصص (أركوستيل) بما قيمته ٦,٤ مليون جنيه مصري بشرط قيام شركة أركوستيل بإستكمال الحزمة التمويلية لمشروعات التوسع بها ولم يتم البدء في الإجراءات التنفيذية لتفعيل قرار تلك الزيادة حتى تاريخه.				
٧- إقراض طويل الأجل				
١-٧ يتمثل بند إقراض طويل الأجل الظاهر ضمن بند الأصول طويلة الأجل بالقوائم المالية المجمعة وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة التحصيل خلال عام وفقا لما يلي:-				
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم		
<u>٩ ٧٩٠ ٣٩١</u>	<u>١١ ١٧٩ ٩٧٥</u>			سلف العاملين تسدد على أقساط شهرية لمدة سنتين (بدون فوائد)
١٧ ٦٦٤ ٥٩٠	١٨ ٧٣٤ ٧٤٣	(١١)،(٢-٧)		القيمة الحالية لقروض إسكان للعاملين يسدد على أقساط شهرية لمدة عشر سنوات (بدون فوائد)
١ ٢٧٧ ١٧٠	١ ١١٢ ٢٩٥	(١١)،(٤-٧)		القيمة الحالية لقروض إسكان للعاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) ويسدد على أقساط لمدة تصل إلى ٧ سنوات (بدون فوائد)
١ ٢٤٥ ٢٩٦	١ ٠٥٣ ١٧٠	(١١)		سلف العاملين - رحلة العمرة تسدد على أقساط لمدة سنتين (بدون فوائد)
٢ ٠٨٤ ٩٩١	١ ٩٣٦ ٥٦٣	(١١)		سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس وتسد على أقساط لمدة ٦ سنوات (بدون فوائد)
<u>٣٢ ٠٦٢ ٤٣٨</u>	<u>٣٤ ٠١٦ ٧٤٦</u>			

٢-٧ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم
<u>جنيه</u> ٣٣ ٦٣٠ ٦٤٨	<u>جنيه</u> ٣٤ ٧٠٧ ٠٠٤	إجمالي قرض اسكان العاملين بالشركة القابضة
(٤ ٣٠٠ ٧٥٠)	(٤ ٣٠٠ ٧٥٠)	يخصم: المحول الى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
<u>٢٩ ٣٢٩ ٨٩٨</u>	<u>٣٠ ٤٠٦ ٢٥٤</u>	القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين بالشركة القابضة طويل الأجل
(١١ ٦٦٥ ٣٠٨)	(١١ ٦٧١ ٥١١)	يخصم: الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرض اسكان العاملين طويلة الأجل
<u>١٧ ٦٦٤ ٥٩٠</u>	<u>١٨ ٧٣٤ ٧٤٣</u>	القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين بالشركة القابضة طويل الأجل

٣-٧ يتمثل قرض اسكان العاملين في قيمة القرض الحسن المخصص لمعاونة شباب العاملين في الشركة القابضة في الحصول على سكن خاص والبالغ قيمته الاجمالية ٣٧ مليون جنيه مصرى وفقا لقرارات مجلس ادارة الشركة القابضة خلال عامى ٢٠١٢ / ٢٠١٣ وقد وافق مجلس ادارة الشركة القابضة بجلسته في ١٣ مارس ٢٠١٣ على زيادة القرض الحسن لاسكان العاملين بقيمة ٧ مليون جنيه مصرى ليصبح ٣٧ مليون جنيه مصرى.

قد تم منح هذا القرض وفقا لضوابط محددة لتحقيق الهدف وضمان حقوق الشركة القابضة في استرداد القرض على مدار ١٠ سنوات باعتباره كقرض دوار يمنح المستفيد من هذا المشروع ٣٠٪ من قيمة الوحدة السكنية بما يعادل ٣٠ الف جنيه مصرى يتم تقسيطها على مدار ١٠ سنوات دون اى اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعه من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض حتى ٣١ مارس ٢٠١٥ عدد ١ ٥٤٢ مستفيد وبقية اجمالية للقرض بلغت ٣٤,٧ مليون جنيه مصرى وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٤,٣ مليون جنيه مصرى ظهرت ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى - اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المجمعة بناءا على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن والمحملة على قائمة الدخل المجمعة (إيضاح رقم ٣-١١).

٤-٧ القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم
<u>جنيه</u> ٢ ٢٥٤ ٧٥٠	<u>جنيه</u> ٢ ٠٨٩ ٨٧٥	إجمالي قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة
(٥١٣ ٠٠٠)	(٥١٣ ٠٠٠)	يخصم: المحول إلى قروض قصيرة الأجل (ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى)
<u>١ ٧٤١ ٧٥٠</u>	<u>١ ٥٧٦ ٨٧٥</u>	القيمة الاسمية لقرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل بالشركة القابضة
(٤٦٤ ٥٨٠)	(٤٦٤ ٥٨٠)	يخصم: الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) طويل الأجل
<u>١ ٢٧٧ ١٧٠</u>	<u>١ ١١٢ ٢٩٥</u>	القيمة الحالية لأقساط قرض إسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة طويل الأجل

٥-٧ يتمثل قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨) بالشركة القابضة في قيمة القرض الحسن المخصص لدعم العاملين والمتضررين بالعمارات من عمارة (٦) الى عمارة (١٥) بمشروع بوابة (٨) والخاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية (الشركة القابضة) وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠١٣.

تم منح القرض بواقع ثلاثة آلاف جنيه مصري عن السنة و بحد اقصى ٢٠ الف جنيه مصري وفقا لعدد السنوات المتبقية للمستفيد حتى سن الاحالة للمعاش يتم تقسيطها دون اى اعباء او فوائد على العاملين وفقا للضوابط الموضوعية من ادارة الموارد البشرية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا القرض عدد ١٧١ مستفيد بقيمة اجمالية للقرض بلغت ٢,٤ مليون جنيه مصري يتم تقسيطها على اقساط لمدة تصل الى ٧ سنوات وقد بلغت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٥١٣ الف جنيه مصري ظهرت ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل، وقد تم ادراج رصيد هذا القرض (الممثل للجزء طويل الاجل) بالقيمة الحالية له بعد خصم الفروق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية المستقلة بناء على معدل خصم محدد بواسطة الشركة بلغ ١٣٪ سنويا خلال فترة هذا القرض الحسن وتم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة (ايضاح رقم ٣-١١).

٦-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة العمرة في قيمة السلف التي تمنحها الشركة القابضة للعاملين وافراد اسرهم وذلك كل ٣ سنوات بقيمة ٩ ألف جنيه مصري للعامل و ١٨ ألف جنيه مصري للعامل مع فرد من الأسرة او اكثر وذلك بخلاف قيمة الدعم الذي تقدمه الشركة القابضة للعامل الواحد بمبلغ ١ ٠٠٠ جنيه مصري والعامل مع فرد من الاسرة بمبلغ ١ ٥٠٠ جنيه مصري أو ٢ ٠٠٠ جنيه مصري في حالة فردين من الاسرة وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة القابضة في ١٩ ديسمبر ٢٠١٢ و تعديلاته في ٢٤ أكتوبر ٢٠١٣ على ان يتم سداد هذه السلف على فترة ٢٤ شهر وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام مبلغ ٣,٣ مليون جنيه مصري ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل.

٧-٧ تتمثل سلف العاملين - رحلة الحج وزيارة بيت المقدس في قيمة السلف التي تمنحها الشركة القابضة للعاملين مرة واحدة طوال الحياة الوظيفية بمبلغ ٣٠ ألف جنيه مصري حيث تدعم الشركة القابضة العامل بمبلغ ٤ ألف جنيه مصري ويقسط المبلغ المتبقى على فترة ٦ سنوات وفقا لقرار مدير قطاع الموارد البشرية للشركة القابضة في ٢٨ مارس ٢٠١٣ وقد ظهرت الاقساط المستحقة التحصيل خلال عام بمبلغ ٤٧٩ ألف جنيه مصري ضمن بند مدينون وارصدة مدينة اخرى - اقراض قصير الاجل.

٨- أصول أخرى طويلة الاجل

يتمثل هذا البند في المعادل لمبلغ ٢٨٣ ٢٤٨ ٣ دولار أمريكي (٧٢٤ ٧٨٤ ٢٤ جنيه مصري) تم سدادها للهينة العامة للتنمية الصناعية خلال الفترة بواسطة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) للحصول على رخصة إنتاج حديد تسليح، وجرى حاليا إستكمال الإجراءات وتقديم المستندات اللازمة للحصول على الرخصة.

٩- الضريبة المؤجلة

١-٩ يتمثل رصيد الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة فيما يلي

٣١ ديسمبر ٢٠١٤		٣١ مارس ٢٠١٥		الضريبة المؤجلة الأصول الثابتة
التزامات جنيها	أصول جنيها	التزامات جنيها	أصول جنيها	
١ ٥٩٨ ٢٠١ ٥٢٢	--	١ ٦٤٨ ٣٦٣ ٨١٩	--	المخصصات وخسائر الاتخفاض في قيمة الأصول
--	٥١ ٩١٢ ٩٧٩	--	٥١ ٩١٢ ٩٧٩	خسائر ضريبية مرحلة خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)
--	٨٥٨ ٤٧٩ ٥٣٦	--	٩١٢ ٢٩٥ ٩٢٠	خسائر ضريبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب- الاسكندرية
--	--	--	٣٢ ٢٥٦ ٧٠٩	إجمالي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها أصل/التزام صافي الضريبة المؤجلة التي ينشأ عنها التزام
١ ٥٩٨ ٢٠١ ٥٢٢	٩١٠ ٣٩٢ ٥١٥	١ ٦٤٨ ٣٦٣ ٨١٩	٩٩٦ ٤٦٥ ٦٠٨	بخصم:
٦٨٧ ٨٠٩ ٠٠٧		٦٥١ ٨٩٨ ٢١١		فروق ترجمة
(١ ٧٣٥ ٨٥٠)		(١ ٨٨٠ ٦٨٦)		الضريبة المؤجلة السابق تحميلها على قائمة الدخل المجمعة
(٧٦٦ ٤٣٧ ٥٠٠)		(٦٨٧ ٨٠٩ ٠٠٧)		الضريبة المؤجلة (المدرجة في) قائمة الدخل
(٨٠ ٣٦٤ ٣٤٣)		(٣٧ ٧٩١ ٤٨٢)		المجمعة عن الفترة المالية (إيراد)

٢-٩ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة بالنسبة للبنود التالية:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
٣ ٤٥٧ ٠٠٥	٣ ٣٢٧ ٠٠٥	الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون
٢٨ ٣٠٤ ٧٠٢	٢٨ ٦٠٣ ٤٤٢	المخصصات
<u>٣١ ٧٦١ ٧٠٧</u>	<u>٣١ ٩٣٠ ٤٤٧</u>	الإجمالي

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة والمتعلقة بهذه البنود إما لعدم استيفاء اشتراطات اعتماد الخصم الضريبي أو لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من وجود أرباح ضريبية مستقبلية كافية يمكن من خلالها الاستفادة من هذه الأصول.

٣-٩ تعديل سعر الضريبة

بتاريخ ٤ يونيو ٢٠١٤ صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٤ بفرض ضريبة إضافية سنوية مؤقتة لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من الفترة الضريبية الحالية بنسبة (٥٪) على ما يجاوز مليون جنيه من وعاء الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو أرباح الأشخاص الاعتبارية طبقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل، ويتم ربطها وتحصيلها وفقاً لتلك الأحكام، ويَعْمَل بهذا القانون اعتباراً من ٥ يونيو ٢٠١٤.

وبتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ صدر القرار الجمهوري بقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ وقد تضمن هذا القانون أحكاماً بتعديل بعض مواد قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ من أهمها ما يلي:

- ١- استحداث باب بفرض ضريبة على توزيعات الأرباح.
- ٢- استحداث باب بفرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع الحصص والأوراق المالية.

بتاريخ ٦ ابريل ٢٠١٥ صدر القرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ٢٠١٥ بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على الدخل الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٥.

١٠- المخزون

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
١ ٢٧٨ ٧٦٩ ٩٤٢	١ ١٧٢ ٥٧٢ ٣٧٠	خامات رئيسية ومساعدة
١ ٢٠٦ ٦٧٠ ٩٥٩	١ ٢٢٥ ٥٠٠ ٨٨٢	قطع غيار ومهمات*
٢٦٦ ١٩١ ٣٦١	٤٣٣ ١٦٧ ٩٦٩	إنتاج غير تام (أطوال)
٥٧٢ ٣٣٦ ٨٧٤	٢١٣ ٦٤٠ ٩٤٧	إنتاج تام (أطوال)
٩ ٥٤١ ٤٧٠	٢٣ ٤١٥ ٩٧٤	إنتاج غير تام (مسطحات)
٣١٥ ٦١٩ ٨٧٨	٣٣٣ ٦٢٦ ٢٩١	إنتاج تام (مسطحات)*
٥ ٤١٣ ١٧٨	٥ ٥٦٨ ٢١٩	زيوت وشحوم وأخرى
٧٢ ٩٩٧	٩٠ ١٨٥	إنتاج تام (أخرى)
<u>٣ ٦٥٤ ٦١٦ ٦٥٩</u>	<u>٣ ٤٠٧ ٥٨٢ ٨٣٧</u>	

* تم عرض المخزون من الإنتاج التام (مسطحات) والمخزون من قطع الغيار والمهمات بعد خصم خسائر الانخفاض في القيمة والبالغة ٣,٢ مليون جنيه مصرى و ١,٣ مليون جنيه مصرى على التوالى والسابق إدراجها بقائمة الدخل المجمعة.

٢٠١٤/١٢/٣١		٢٠١٥/٣/٣١		إيضاح رقم	العملاء والمديون
جنيه		جنيه			
١٢ ٩٢١ ١٣٥	١٣ ١٩٤ ٨٣٦				عملاء
٦٢ ٠٣٢ ٦٢٠	٢٧ ٤٤٣ ١٨٦				أعتمادات عملاء (تصدير)
٩ ٤٠٣ ٩٨٤	٧ ٦٢٦ ٤٠٦				أوراق قبض
٦٥٨ ٢٧٤ ١٩٤	٥٢٣ ٧٢١ ٢٠٩				موردين - أرصدة مدينة*
٤٤٥ ٢٦١ ٠١٢	٤٤٥ ٢٦٣ ٨١١				تأمينات لدى الغير
١٧ ٧٧٩ ٦١٠	١٤ ٢٠٦ ٥٨١				مصلحة الجمارك (أمانات)
٦١٢ ٢٨١ ٧٢٠	٦٣٢ ٨٨٢ ٧٤٧				مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة**
١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠	١٢٧ ٤٧٧ ٣٠٠				مصلحة الضرائب - مقابل حق الإنتفاع***
٣١ ٤٤٦ ٧٨٢	٤٠ ٣٥٢ ٠٢٣				مصرفوات مدفوعة مقدما
١١٧ ٩٤٥ ٨٦٥	١٥٨ ٣٩١ ٨١٤				ضريبة المبيعات
٨ ٣٦٩ ٩٧٥	٨ ٧٠٣ ٩٥٠	(٧)			إقراض قصير الأجل - سلف عاملين
٤ ٣٠٠ ٧٥٠	٤ ٣٠٠ ٧٥٠	(٧-٢)			إقراض قصير الأجل - قرض اسكان
٥١٣ ٠٠٠	٥١٣ ٠٠٠	(٧-٤)			إقراض قصير الأجل - قرض اسكان العاملين المتضررين بمشروع بوابة (٨)
٣ ٢٨٧ ٩٩١	٣ ٢٨٧ ٩٩١	(٧-٦)			إقراض قصير الأجل - سلف العمرة
٤٧٩ ١٧٨	٤٧٩ ١٧٨	(٧-٧)			إقراض قصير الأجل - سلف الحج
٤٢ ٤٨٨ ٦٠٦	٤٢ ٤٨٨ ٦٠٦				هيئة ميناء الإسكندرية
٣٥ ٠٦٠ ٠٠٠	٣٥ ٠٦٠ ٠٠٠				مديون - محكمة القاهرة الاقتصادية****
٣٢٥ ٨٨٨	٤ ٣٢٥ ١٧١				إيرادات مستحقة
١ ٠٣١ ٨٢٧	١ ٠٣١ ٨٢٢				دفعات مقدمة من تحت حساب توزيع الارباح*****
١٠ ٣٠٦ ٥٠٨	٣٣ ٦٠٤ ٣٨٨				مديون متنوعون
٢ ٢٠٠ ٩٨٧ ٩٤٥	٢ ١٢٤ ٣٥٤ ٧٦٩				
(٥٨ ٨٩٤ ٥٧٠)	(٥٨ ٢٩٤ ٥٧٠)				(بخصم):
٢ ١٤٢ ٠٩٣ ٣٧٥	٢ ٠٦٦ ٠٦٠ ١٩٩				خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمديون*****

* يتضمن الرصيد مبلغ ٤٦٤ مليون جنيه مصري قيمة المتبقى من عقد الإتفاق الموقع في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٤ بين كل من شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) والشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) وذلك من تحت حساب مسحوبات الشركة من الغاز على أن يتم تسوية ٥٠٪ من قيمة مسحوبات الفاتورة النصف شهرية مقابل تسوية المبلغ السابق سداده كدفعة مقدمة بمبلغ ٧٥٠ مليون جنيه مصري وذلك بشكل دوري.

** تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب - أرصدة مدينة مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصري قيمة الإِدفعات من تحت حساب جدولة المطالبات الضريبية للشركة القابضة عن مشروعات الصلب المسطح وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (٢٠-١-١) ومبلغ ٢٣١ مليون جنيه مصري يمثل دفعة مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال للشركة القابضة عن السنوات ٢٠٠٥/٢٠٠٨ (إيضاح رقم ٢٠).

*** تتمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل حق الانتفاع في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية على مقابل حق الانتفاع للشركة القابضة برصيف الخامات التعدينية وساحات التشوين بميناء الدخيلة والبالغة ١٢٨ مليون جنيه مصري وهي محل نزاع قانوني (إيضاح رقم ٢٧-٢).

**** يمثل الرصيد المستحق للشركة القابضة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سداده والبالغة ٥٥,٥٦ مليون جنيه مصري وذلك بعد خصم قيمة الغرامة المحكوم بها في الجثة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بالشركة القابضة والصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ والبالغة ٢٠,٥ مليون جنيه مصري تم توزيعها مناصفة بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وكلاً من شركة حديد عز (الشركة الأم) وشركة مصانع العز للدفلة وجرى اتخاذ الاجراءات القانونية لاسترداد هذا المبلغ من المحكمة (إيضاح رقم ٢٦-٥).

***** يتمثل الرصيد في قيمة الدفعات المنصرفة للعاملين بشركة كونتراسيتيل (شركة تابعة) من تحت حساب الأرباح عن عام ٢٠١٤ بما يعادل أربعة أشهر لكل موظف وذلك بناءً على قرارات إدارية من رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة التابعة وطبقاً لمحضر اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠١٤ ويتم خصمها من التوزيعات السنوية للأرباح (تم اعتمادها من الجمعية العامة العادية للشركة التابعة والمنعقدة في ٢١ إبريل ٢٠١٥). (إيضاح ٢٨-٢)

***** خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون

الرصيد في ٢٠١٥/٣/٣١	إنتفى الغرض منه خلال الفترة**	الرصيد في ٢٠١٥/١/١
جنيهه ٥٥ ٠١٥ ٥٧٠	جنيهه (٦٠٠ ٠٠٠)	جنيهه ٥٥ ٦١٥ ٥٧٠
٣ ٢٧٩ ٠٠٠	---	٣ ٢٧٩ ٠٠٠
<u>٥٨ ٢٩٤ ٥٧٠</u>	<u>(٦٠٠ ٠٠٠)</u>	<u>٥٨ ٨٩٤ ٥٧٠</u>

خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون*
خسائر الاضمحلال في قيمة الموردين - أرصدة مدينة

* يتضمن رصيد خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون قيمة مديونية متنازع عليها للشركة القابضة مع هيئة ميناء الاسكندرية بمبلغ ٤٢,٥ مليون جنيه مصري علماً بأن تلك القيمة متنازع عليها امام القضاء بالإضافة الى رصيد المديونية القائم طرف شركة الحديد والصلب المصرية لصالح الشركة القابضة والبالغ قيمته ١,٣ مليون جنيه مصري.

** تتمثل خسائر الاضمحلال في قيمة العملاء التي انتفى الغرض منها خلال الفترة في رصيد عميل شركة الحاوي للمقاولات والخاص بشركة كونتراسيتيل (شركة تابعة)، حيث تم إسترداد حفار كوماتسو وشاكوش هيدروليكي موديل ١٩٩٩ من العميل بموجب حكم محكمة الاسكندرية الاقتصادية رقم ٧٣ بجلسة ٢٠٠٩/٧/١٨ والذي تم تنفيذه خلال عام ٢٠١٥.

-١٢ الاستثمارات المالية (أذون خزانة)

تتمثل الاستثمارات المالية في قيمة شراء أذون خزانة مصرية بيانها كالتالي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم
جنيهه ٥١ ١٧٥ ٠٠٠	جنيهه ٥٣ ٠٧٥ ٠٠٠	
(٦٨١ ٦٥٢)	(٤٦٣ ١٣٣)	(٩-٣)
<u>٥٠ ٤٩٣ ٣٤٨</u>	<u>٥٢ ٦١١ ٨٦٧</u>	

القيمة الإستردادية لأذون الخزانة في تاريخ الاستحقاق

يخصم:

عوائد غير مكتسبة
القيمة الإستردادية

معدل الفائدة %	القيمة الإستردادية لأذون الخزانة جنيهه	العوائد الغير مكتسبة في ٢٠١٥/٣/٣١ جنيهه	القيمة الإستردادية في ٢٠١٥/٣/٣١ جنيهه	إجمالي العوائد المكتسبة حتى ٢٠١٥/٣/٣١* جنيهه	القيمة المدفوعة عند الشراء جنيهه	تاريخ الاستحقاق
١٠,٨٣%	٢٠ ٥٥٠ ٠٠٠	١٢٤ ٦٦٠	٢٠ ٤٢٥ ٣٤٠	٤١٥ ٦٠٠	٢٠ ٠٠٩ ٧٤٠	٢٠١٥/٤/٢١
١٠,٩٠%	٢ ٠٥٠ ٠٠٠	١٦ ٧١٩	٢ ٠٣٣ ٢٨١	٣٣ ٤٤٤	١ ٩٩٩ ٨٣٧	٢٠١٥/٤/٢٨
١٠,٥٠%	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٣١ ٧٧٢	٧ ٩٦٨ ٢٢٨	٧٩ ٤٢٨	٧ ٨٨٨ ٨٠٠	٢٠١٥/٤/١٤
١٠,٧٥%	٦ ١٥٠ ٠٠٠	٧٤ ٧٠٩	٦ ٠٧٥ ٢٩١	٣٧ ٣٤٤	٦ ٠٣٧ ٩٤٧	٢٠١٥/٥/١٢
١٠,٥٠%	٣ ٦٠٠ ٠٠٠	٢١ ٥٣٨	٣ ٥٧٨ ٤٦٢	١٤ ٣٥٤	٣ ٥٦٤ ١٠٨	٢٠١٥/٤/٢١
١٠,٤٥%	٨ ٠٧٥ ٠٠٠	٦٤ ٠٨١	٨ ٠١٠ ٩١٩	١٦ ٠٢٣	٧ ٩٩٤ ٨٩٦	٢٠١٥/٤/٢٨
١١,٠٨%	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٥ ٨٧٧	١ ٩٨٤ ١٢٣	٩٥ ٢٦٣	١ ٨٨٨ ٨٦٠	٢٠١٥/٠٤/٢٨
١٠,٩٠%	١ ٠٥٠ ٠٠٠	٣٩ ٨٧٣	١ ٠١٠ ١٢٧	٦ ٢٩٥	١ ٠٠٣ ٨٣٢	٢٠١٥/٠٨/١١
١٠,٩٨%	١ ٦٠٠ ٠٠٠	٧٣ ٩٠٤	١ ٥٢٦ ٠٩٦	---	١ ٥٢٦ ٠٩٦	٢٠١٥/٠٩/٠٨
	<u>٥٣ ٠٧٥ ٠٠٠</u>	<u>٤٦٣ ١٣٣</u>	<u>٥٢ ٦١١ ٨٦٧</u>	<u>٦٩٧ ٧٥١</u>	<u>٥١ ٩١٤ ١١٦</u>	

* يتمثل المبلغ في قيمة إجمالي العوائد المكتسبة علي استثمارات مالية (أذون خزانة) قبل خصم الضريبة المستحقة والتي سيتم خصمها من المنبع بنسبة ٢٠٪ من العوائد المحصلة لتلك الأذون في تاريخ الاستحقاق وفقاً لأحكام القانون.

٢٠١٥/٣/٣١		٢٠١٤/١٢/٣١	
جنيه		جنيه	
١٣ - النقدية بالبنوك والصندوق			
بنوك عملة محلية			
حسابات جارية*			
شيكات برسم التحصيل**			
ودائع			
٩٧٧ ٩٣٥ ١٦٦		٦٤٤ ٦٤٢ ٦٦٤	
٦ ٩١١ ١٤٢		٦ ٥٦٧ ٤٤٠	
٤٨٤ ٥٢٣ ٧٥٤		٦٢٥ ٦٢٤	
١ ٤٦٩ ٣٧٠ ٠٦٢		٦٥١ ٨٣٥ ٧٢٨	
بنوك عملة أجنبية			
حسابات جارية			
١٦٩ ٨٦٣ ٠٩٦		١٩٦ ٢٥٤ ٨١٢	
١٦٩ ٨٦٣ ٠٩٦		١٩٦ ٢٥٤ ٨١٢	
٦٩٣ ٢١٦		٨٣ ٥٦٧	
١ ٦٣٩ ٩٢٦ ٣٧٤		٨٤٨ ١٧٤ ١٠٧	
النقدية بالصندوق			
رصيد النقدية بالبنوك والصندوق			
البنوك ارصدة دائنة***			
بنوك عملة محلية			
بنوك عملات أجنبية			
رصيد البنوك الدائنة			
(٣ ١٩٤ ٩٨٩ ٢٤٩)		(٣ ٣٦٤ ٦٠١ ٠٤٧)	
(١ ٧٧٣ ٢٦٣ ٧٤٠)		(١ ٠٥٤ ٦٣٥ ٧٣٤)	
(٤ ٩٦٨ ٢٥٢ ٩٨٩)		(٤ ٤١٩ ٢٣٦ ٧٨١)	
لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة			
رصيد النقدية بالبنوك والصندوق			
يخصم:			
بنوك سحب على المكشوف			
ودائع لأجل وحسابات جارية بفائدة مجمدة وفي حدود الائتمان الممنوحة من البنوك*			
صافي النقدية وما في حكمها في آخر الفترة لأغراض قائمة التدفقات النقدية المجمعة			
١ ٦٣٩ ٩٢٦ ٣٧٥		٨٤٨ ١٧٤ ١٠٧	
(٤٤ ٠٤٤)		(٦١ ٢٩٨ ٦٦٧)	
(٤٦٩ ٤٣٦ ٥١٨)		(٢٣٩ ٦٣٩ ٤٥٥)	
١ ١٧٠ ٤٤٥ ٨١٣		٥٤٧ ٢٣٥ ٩٨٥	

* يتضمن هذا البند بالإرقام المقارنة قيمة المبالغ المجمدة في الحسابات الجارية بالعملة المحلية للشركة القابضة البالغة ٢١٩ مليون جنيه مصري مجمدة بالبنك العربي الأفريقي الدولي ممثلة لحساب احتياطي خدمة الدين تطبيقاً لعقد التمويل المشترك المتوسط الأجل الموقع من الشركة القابضة مع مجموعة البنوك مقابل لاشئ في ٣١ مارس ٢٠١٥ (إيضاح رقم ١٤).

** يتمثل هذا البند في شيكات تم إيداعها بالبنوك وتم تحصيلها خلال الفترة التالية لتاريخ القوائم المالية المجمعة.

*** تتضمن البنوك ارصدة دائنة مبلغ ٣,٨٣٥ مليون جنيه مصري يتمثل في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة القابضة من البنوك المحلية بالجنيه المصري والعملات الأجنبية لتمويل رأس المال العامل والاعتمادات المستندية وذلك على اساس سعر فائدة مرتببط بمتوسط سعر الاقراض والخصم المعلن بالبنك المركزي على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وطبقاً لسعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالعملات الأجنبية وذلك وفقاً للاتفاقات المبرمة مع البنوك والخاصة بمنح الشركة القابضة حدوداً للتسهيلات الائتمانية في إطار خطة الشركة التمويلية (إيضاح ١٤-١-١).

كما تتضمن ارصدة البنوك ارصدة دائنة مبلغ ١,١٣٣ مليون جنيه مصري (المعاادل لمبلغ ١٤٨ مليون دولار أمريكي) يتمثل في قيمة ما تم سحبه من التسهيلات الممنوحة من البنوك المحلية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مقابل ضمانات متنوعة أهمها رهن حيازي على المخزون (إيضاح رقم ١٠) وكفالة تضامنية من شركة حديد عز وشركة الدخيلة للصلب (الشركة القابضة) بحد أقصى ٤٠٠ مليون جنيه مصري (إيضاح ٢٣-١٠) والتنازل للبنوك عن حصيلة كافة عقود التصدير وإيداع كافة إيرادات البيع المحلي طرف البنوك والتأمين ضد السطو والحريق على المخزون لصالح البنوك، وذلك على اساس سعر فائدة مرتببط بمتوسط سعر الاقراض والخصم المعلن من البنك المركزي بالإضافة الى عمولة اعلى رصيد مدين على كافة العملات.

١٤ - الالتزامات طويلة الأجل

تتمثل الالتزامات طويلة الأجل في قيمة الالتزامات طويلة الأجل وذلك بعد خصم الأقساط المستحقة السداد خلال عام كامل كما يلي:-

١-١٤ قروض وتسهيلات طويلة الأجل١-١-١٤ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملة المحلية

البيان	
٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>
٩٥٧ ٣٦٦ ٧١٦	٧٧٧ ١٠٦ ٩٩١
٣٠١ ٩٥٤ ٢٨٩	٣٠٢ ٢٦٥ ٧٧١
٣٧ ٠٥٨ ٦١٩	٣٩ ٣٨١ ٧٥٠
<u>١ ٢٩٦ ٣٧٩ ٦٢٤</u>	<u>١ ١١٨ ٧٥٤ ٥١٢</u>

- ١- قروض بالعملة المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)*
- ٢- تسهيلات بالعملة المحلية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية (الشركة القابضة)**
- ٣- التزامات طويلة الأجل وأخرى ****

٢-١-١٤ قروض وتسهيلات طويلة الأجل بالعملة الأجنبية

٥٤٥ ٦٨٠ ٠٠٠	٥٧٢ ٢٥٧ ٥٠٠
١ ٥١٢ ٠٥٢ ٢٢٦	١ ٧٣١ ٤٥٤ ٨٧٤
٢٦٦ ٠٤٧ ٧٢٠	٢٨٢ ٧٢٥ ٧٢٥
<u>٢ ٣٢٣ ٧٧٩ ٩٤٦</u>	<u>٢ ٥٨٦ ٤٣٨ ٠٩٩</u>
<u>٣ ٦٢٠ ١٥٩ ٥٧٠</u>	<u>٣ ٧٠٥ ١٩٢ ٦١١</u>

- ١- قروض بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)***
- ٢- تسهيلات بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب الإسكندرية (الشركة القابضة)**
- ٣- التزامات طويلة الأجل أخرى بالعملة الأجنبية خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)****

جدول بأسعار الفائدة وشروط السداد

شروط السداد	سعر الفائدة	قروض وتسهيلات عملة محلية
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكورديور ايداع + ٢,٥%	فائدة متغيرة
أقساط نصف سنوية	سعر الكورديور للاقتراض + ٠,٥%	
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكورديور للاقتراض + ١,٥%	
في تاريخ الاستحقاق النهائي	سعر الكورديور للاقتراض + ١,٧٥%	
		قروض وتسهيلات عملة أجنبية
في تاريخ الاستحقاق النهائي	٣% فوق سعر الليبور الشهري	فائدة متغيرة
في تاريخ الاستحقاق النهائي	٣% فوق سعر الليبور الشهري	
في تاريخ الاستحقاق النهائي	٤% فوق سعر الليبور الشهري	

* يتضمن رصيد القروض المحلية بالجنيه المصري مبلغ ٥٣٨ مليون جنيه والذي يتمثل في الرصيد المتبقي من عقد تمويل مشترك متوسط الأجل الذي تم إبرامه بواسطة الشركة القابضة مع مجموعة من البنوك بتاريخ فبراير ٢٠٠٩ ويكون البنك العربي الأفريقي الدولي الوكيل والمرتب الرئيسي لهذا القرض (بنوك لها صفة المرتب الرئيسي وبنوك لها صفة بنوك مشاركة) (وذلك بعد خصم عدد ١١ أقساط تمثل المسدد من الأقساط حتى ٣١ مارس ٢٠١٥) ويتم سداد هذا القرض على ١٤ قسط نصف سنوي يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من نهاية فترة السحب بمعدل عائد سنوي يحتسب وفقاً لسعر الكورديور (سعر الإقراض المعلن من البنك المركزي المصري مضافاً إليه الهامش وفقاً لما هو وارد بعقد القرض يبلغ ٠,٥%) على أن تلتزم الشركة بفتح حساب احتياطي لخدمة الدين (قبل تاريخ السحب الأول) بمبلغ يساوي قيمة القسط الأول والعوائد المستحقة على المديونية القائمة لمدة ٦ أشهر وسيتم سداد القرض بالكامل في أغسطس ٢٠١٦ (إيضاح رقم ١٣) وتم إدراج مبلغ ٣٥٩ مليون جنيه مصري ضمن أقساط الالتزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام بالالتزامات المتداولة.

* قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري في ديسمبر ٢٠١٠ بقيمة ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز ١٠٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصري بغرض تمويل متطلبات الاستثمار العام ولتوازن الهيكل التمويلي للشركة، ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (أكتوبر ٢٠١٥). وذلك بمعدل فائدة ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل دوار متوسط الأجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري على ان يتم سداد الرصيد القائم والبالغ رصيده ٥٨,٩ مليون دولار أمريكي خلال ثلاثة أشهر من بدء أول استخدام من الحد المتاح من التمويل بالجنيه المصري بالإضافة إلى تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري من ١,٢٥٪ إلى ٢,٢٥٪ فوق متوسط سعر الكوريدور للإيداع والإقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري.

وبتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الاهلي المصري لصالح شركة العز للصلب المسطح (شركة تابعة) بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بالإضافة الى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف وبناءا عليه قام البنك بتخفيض حد التمويل الدوار متوسط الاجل ليصبح ٢٠٠ مليون جنيه مصري (ايضاح ٢٣-٩) و بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠١٤ تم التفاوض مع البنك الاهلي المصري لإعادة حد السحب الى مبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصري بنفس الشروط مع تعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٧٥٪ فوق سعر الكوريدور للإقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري.

وبتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ تم توقيع ملحق آخر للعقد لمد فترة التمويل الدوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات إضافية ليستحق في ١٧ أكتوبر ٢٠١٨. وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٥٩٧ مليون جنيه مصري.

** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك الاهلي سوستيه جنرال سابقا - بنك قطر الوطني الاهلي حاليا - في الأول من ابريل ٢٠٠٨ بقيمة ١٥٠ مليون جنية مصري او ما يعادل بالعملة الأجنبية ويتم سداد القرض دفعة واحدة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وبتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الاجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور - اقراض المعلن من البنك المركزي و ٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية. وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد التمويل متوسط الاجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوريدور - اقراض المعلن من البنك المركزي المصري و ٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

كما تم تعديل تاريخ وطريقة سداد القسط بدلا من سداد دفعة واحدة في نهاية مدة القرض ليتم سداده على ٣ دفعات سنوية وكل دفعة سنوية مقسمة على ثلاث أقساط شهرية متساوية القيمة يتم استحقاقها في سبتمبر، اكتوبر ونوفمبر وذلك بدءا من سبتمبر ٢٠١٣ وحتى نوفمبر ٢٠١٥.

وبتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٤ وافق بنك قطر الوطني الأهلي على تغيير عملة التمويل للقرض الدوار متوسط الأجل لتصبح بالدولار الأمريكي أو المعادل للجنيه المصري.

وبتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤ وافق بنك قطر الوطني الأهلي على مد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة بالإضافة إلى الجزء المتبقى من القرض الدوار متوسط الأجل ليصبح تسهيل دوار متوسط الاجل بمبلغ ٩٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية لمدة ٣ سنوات يستحق في ٣٠ يونيو ٢٠١٧ وذلك لتمويل النشاط الجارى للشركة وبمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور لإقراض لليلة الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الامريكى وقد تضمن التسهيل الدوار المتوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٢٨١ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٤٣٢ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٥٦,٦ مليون دولار أمريكي.

** قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع البنك المصري لتنمية الصادرات في ٣٠ يونيو ٢٠١٤ على مد فترة التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل (مدته ٣ سنوات) ينتهي في ٣٠ إبريل ٢٠١٧ بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالعملة الأجنبية لتمويل النشاط الجاري للشركة وذلك بمعدل فائدة ٢,٥٪ فوق سعر الكوربيدور إيداع ليلية الواحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي.

وبتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٤ تم توقيع ملحق للعقد لزيادة حد التسهيل الدوار متوسط الأجل ليصبح ٣٩٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالعملة الأجنبية.

وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٢١ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٣٦٨ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٤٨ مليون دولار أمريكي و ١١٠ ألف يورو.

** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض نوار متوسط الأجل من البنك العربي الأفريقي الدولي في ٢٨ مارس ٢٠١٠ قيمته ٤٠,٣ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٢٢٥ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالدولار الأمريكي بغرض تمويل رأس المال العامل للشركة والمدفوعات المالية للشركة (تسهيلات ائتمانية بنكية قصيرة الأجل والجزء المستحق من القروض الطويلة الأجل) ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق (إبريل ٢٠١٦). وذلك بمعدل فائدة ٠,٥٪ فوق سعر الكوربيدور - إقراض المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وبمعدل فائدة ٣,٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد القرض الدوار المتوسط الأجل لتعديل عملة التمويل لتصبح بالدولار الأمريكي أو المعادل بالجنيه المصري كما تم تعديل سعر الفائدة المدين بالجنيه المصري ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوربيدور - إقراض المعلن من البنك المركزي المصري على الرصيد المستخدم بالعملة المحلية. وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ١٩١ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٢٥ مليون دولار أمريكي.

** بتاريخ الأول من أغسطس ٢٠١٤ قامت الشركة القابضة بالاتفاق مع البنك العربي الأفريقي الدولي على مد فترة بعض التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل الممنوحة للشركة لتصبح تسهيل دوار متوسط الأجل لمدة ثلاث سنوات ينتهي في ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ لتمويل النشاط الجاري للشركة بإجمالي مبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية وبمعدل فائدة ١,٥٪ فوق سعر الكوربيدور إقراض ليلية واحدة المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري و ٣٪ فوق سعر الليبور الشهري على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي مع الأخذ في الاعتبار إلى أنه في حالة أي سداد جزئي أو كلي من القرض المشترك يمكن زيادة حد التسهيل الدوار بنفس المبلغ المسدد.

وقد تضمن التسهيل الدوار متوسط الأجل جزء بالعملة المحلية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مبلغ ٣٤ مليون جنيه مصري وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٩٣١ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ١١٢ مليون دولار أمريكي ومبلغ ٩,٣ مليون يورو.

*** قامت الشركة القابضة بالحصول على قرض دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي سوسيتيه جنرال سابقا - بنك قطر الوطني الأهلي حاليا - في ديسمبر ٢٠١٠ قيمته ٥١,٩٥ مليون دولار أمريكي بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري أو ما يعادله بالدولار الأمريكي بغرض تمويل رأس المال للشركة وإعادة التمويل الجزئي لاستثمارات الشركة المتعلقة بالتحديثات في خط حديد تسليح ومشروع معالجة الأتربة الحديد وتصنيع محولين لحديد تسليح و/أو إعادة التمويل الجزئي للمستوى الدائم لقطع الغيار ويتم سداد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق في ٣٠ يونيو ٢٠١٦. وذلك بمعدل فائدة ٢٪ فوق سعر الكوربيدور - إيداع المعلن من البنك المركزي المصري على المبالغ المسحوبة بالجنيه المصري وبمعدل فائدة ٣٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار.

وبتاريخ الأول من يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للدولار الأمريكي من ٣٪ إلى ٣,٦٥٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على المبالغ المسحوبة بالدولار الأمريكي و ١,٥٪ فوق سعر الكوربيدور - إقراض المعلن من البنك المركزي المصري.

وبتاريخ ٣١ مارس ٢٠١٣ تم تحرير ملحق آخر لعقد القرض الدوار متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ٢٪ فوق سعر الكوربيدور - إقراض المعلن من البنك المركزي و ٤٪ فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

وبتاريخ ٢٧ يناير ٢٠١٤ تم الاتفاق على تغيير عملة التسهيل وحد السحب بحيث يصبح ٥٠ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالجنيه المصري.

وبتاريخ الأول من سبتمبر ٢٠١٤ تم تحرير ملحق لعقد القرض الدوار متوسط الأجل لتعديل سعر الفائدة المدين للجنيه المصري ليصبح ١,٥٪ سنويا فوق سعر الكوربيدور المعلن من البنك المركزي المصري و ٣٪ سنويا فوق سعر الليبور لمدة شهر على الرصيد المستخدم بالعملة الأجنبية.

وبلغ الرصيد في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٣٨٢ مليون جنيه مصري المعادل لمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي.

**** يقوم بنك رويال بنك اوف سكوتلاند (Royal bank of Scotland RBS) الذي حل محل ناشيونال ويستمنستر National Westminster Bank بمهمة منسق قروض شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) (Intercreditor Agent) بالإضافة الى قيامه بوكالة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك.

وطبقا لاتفاقيات القروض فإن البنك الاهلى المصرى هو وكيل الضمانات المحلية Onshore security Agent، وبنك رويال بنك - أسكوتلاند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore security Agent، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقارى والتجارى على ارض وأصول الشركة المادية والمعنوية، ورهن حيازي على المخزون، والتنازل عن حقوق الشركة التابعة فى عقود الانشاء والتوريد والمعونة الفنية والتأمين لصالح البنوك (إيضاح رقم ٤، ٥، ١٠).

تحتسب فوائد قروض البنك الاهلى المصرى والقروض بضمان الصادرات الايطالية بالدولار الامريكى على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصرى على اساس سعر فائدة مرتبط بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزى.

هذا وقد قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٤ بإعادة جدولة أقساط القروض. وقد بدأت الشركة التابعة بسداد الأقساط المجدولة بانتظام اعتبارا من أغسطس ٢٠٠٤ وحتى اغسطس ٢٠١٠ والشركة بصدد الاتفاق مع البنوك لإعادة جدولة أقساط القروض مرة أخرى (إيضاح ١٤-٢).

وقد بلغت أقساط القروض المستحقة السداد خلال عام الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) مبلغ ١٠٦ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٨٠٦ مليون جنيه مصرى عبارة عن الأقساط المستحقة السداد من تاريخ توقف السداد حتى ٣١ مارس ٢٠١٥.

**** يتمثل بند التزامات طويلة الاجل اخرى بالعملة الاجنبية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) فى قيمة اقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار امريكى بما يعادل ٢٨٣ مليون جنيه مصرى من شركة دانيللى بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ فى سداد جزء من خدمة الدين المستحق للبنك الاهلى المصرى وبنك مصر والبنوك الاجنبية المشاركة فى القرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الايطالية وتحتسب فوائد على اساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

***** يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند الالتزامات طويلة الأجل فى قيمه فوائد التأخير التى تطالب بها هيئه الميناء عن سنوات سابقه وهى محل نزاع قانوني لم يتم الفصل فيه.

٢-١٤ أقساط التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	إيضاح رقم
٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٤	قروض خاصة بشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة)
٧٥٨ ٨٤٣ ٨٦٨	٨٠٥ ٩٤٨ ٥٦٣	(١٤-١) قروض خاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)
٣ ٩٧٣ ٣٠٩	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	التزامات قصيرة الأجل أخرى*
<u>١ ١٢٢ ١٠٢ ٨٩١</u>	<u>١ ١٦٩ ٢٠٧ ٥٨٦</u>	الرصيد

* تقوم الشركة القابضة بسداد كافة مستحقات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية طبقاً لشروط الترخيص الممنوح للشركة من الهيئة رغم تحفظ الشركة على فئة التداول ومقابل الانتفاع المحددة بشروط الترخيص والمتنازع عليها قضائياً بالدعوى رقم ٦٦٥٢ لسنة ٢٠٠٢ مدني كلي.

وقد تم اتخاذ إجراءات دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا حيث تقرر وقف نظر الدعوى لحين الفصل في عدم الدستورية. ويرى كلاً من المستشار القانوني والضريبي للشركة القابضة انه وفقاً للإجراءات أمام المحكمة الدستورية العليا ولجنة التظلمات والجهات القانونية الأخرى فان صدور حكم نهائي من المحكمة وإرساء قواعد المحاسبة لن يتم قبل ثلاث سنوات كحد أدنى.

* يتمثل الرصيد المدرج ضمن بند التزامات طويلة الأجل المستحقة السداد خلال عام في قيمة ضريبة المبيعات الأصلية عن سنوات سابقة على الشركة القابضة حيث مازال هناك خلاف بين هيئة الميناء ومصلحة الضرائب على المبيعات حول خضوع رسم التداول ومقابل الانتفاع المستحق لهيئة الميناء عن كونه من خدمات التشغيل للغير من عدمه وقد تم إحالة هذا النزاع إلي القضاء. وقد ترتب علي هذا النزاع بين الهيئة ومصلحة الضرائب أن تكون الشركة هي الجهة التي سوف تتحمل الضريبة في حالة انتهاء النزاع في غير صالح الهيئة ونتيجة لقيام هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز أدارى على حسابات الشركة لدى بعض البنوك فقد قامت الشركة برفع القضية رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ لرفع الحجز وتم إخطار كافة البنوك بدعوى رفع الحجز. وقد تأجلت القضية لجلسته ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ وصدر الحكم برفض دعوى الشركة وقد قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ وقد قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة. وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم برقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ وحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوى لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم ايداع التقرير حتى الان (إيضاح رقم ٢٧-١).

وترى ادارة الشركة القابضة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم احقية الهيئة العامة لميناء الاسكندرية فى مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة و اشغال الساحات المخصصة لذلك و القيام باعمال التشغيل و الصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً او مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعنى موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة فى السير فى الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات وقد قامت إدارة الشركة القابضة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام وبناء على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الادارى الموقع لصالح هيئة الميناء على ارصده الشركة القابضة لدى البنوك (إيضاح ٢٧-٢).

وقد تم إدراج المبالغ المسددة لمقابلة تلك الضريبة الإضافية المطالب بها ضمن بند العملاء والمدينون (إيضاح رقم ١١).

- بيان القروض الخاصة بالشركة القابضة

عملة القرض	سعر الفائدة الفعلية	الإجمالي	١٢ شهر أو أقل	٢-٣ سنوات
		جنيهه	جنيهه	جنيهه
جنيه مصرى	٩,٧٥% - ١١%	١ ٤٣٨ ٦٥٨ ٤٧٣	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٢	١ ٠٧٩ ٣٧٢ ٧٦١
دولار أمريكى	ليبور شهر ٣% - ٣,٥%	٢ ٢٢٦ ١٣٨ ٩٧٤	---	٢ ٢٢٦ ١٣٨ ٩٧٤
يورو	ليبور شهر ٣%	٧٧ ٥٧٣ ٤٠٢	---	٧٧ ٥٧٣ ٤٠٢
إجمالي قروض محلية		٣ ٧٤٢ ٣٧٠ ٨٤٩	٣٥٩ ٢٨٥ ٧١٢	٣ ٣٨٣ ٠٨٥ ١٣٧
التزامات أخرى		٤٣ ٣٥٥ ٠٥٩	٣ ٩٧٣ ٣٠٩	٣٩ ٣٨١ ٧٥٠
إجمالي		٣ ٧٨٥ ٧٢٥ ٩٠٨	٣٦٣ ٢٥٩ ٠٢١	٣ ٤٢٢ ٤٦٦ ٨٨٧

١٥ - موردين وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
جنيه	جنيه	
١ ٥٢٧ ٧١٩ ٧٢٠	١ ٤٠٦ ١٩٩ ٣٣٤	موردون
٣ ٧٣٨ ٧٥٥	١ ٠٧٣ ٨٤٤	أوراق دفع
٢٥٦ ٤٦٢ ٠٣٣	٢١٥ ٢٨٨ ٨٢٣	عملاء - أرصدة دائنة
٧٥ ٧٥٢ ٧٧٠	٥٣ ٠٧٦ ٧٦٣	فوائد مستحقة
١٣٢ ٩٢٨ ٢٨٠	٢٦٢ ٠٥٧ ٨٦٣	مصروفات مستحقة
١٥٠ ٠٧٢ ٣١٣	١٧٧ ٠٦٩ ٠٨٩	ضريبة المبيعات
١٥ ٥٩٢ ٧٩٨	١٥ ٨٢٩ ٣٨٥	تأمين أعمال محتجزة
٧ ٨٥٦ ٥٣٤	١٣ ٥٩٦ ٤١٢	مصلحة الضرائب
٥ ١٣٥ ٣٤٨	١٤ ٥٥١ ٥٤١	هيئة ميناء الإسكندرية
٣٦ ٠٧٩ ٩٩٧	٤١ ٤٩٣ ٢١٦	دائنون متنوعون
<u>٢ ٢١١ ٣٣٨ ٥٤٨</u>	<u>٢ ٢٠٠ ٢٣٦ ٢٧٠</u>	

١٦ - المخصصات

١٩٧ ٤٠٨ ١٢٨	١٩٧ ٤٠٨ ١٢٨	مخصص ضرائب ومطالبات *
١ ٩٥٥ ٠١٨	١ ٩٥٥ ٠١٨	مخصص قضايا عمالية ومدنية
<u>١٩٩ ٣٦٣ ١٤٦</u>	<u>١٩٩ ٣٦٣ ١٤٦</u>	

* يتمثل مخصص الضرائب والمطالبات في قيمة مطالبات عن التزامات غير محددة التوقيت ولا المقدار فيما يتعلق بأنشطة الشركة وتقوم الإدارة بمراجعة تلك المخصصات سنوياً وتعديل مبلغ المخصص وفقاً لآخر التطورات والمناقشات والاتفاقيات مع تلك الأطراف.

* لم يتم الإفصاح عن المعلومات المعتاد نشرها حول المخصصات وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ "المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة" نظراً لأن إدارة الشركة تعتقد بأن قيامها بذلك قد يؤثر بشدة على نتائج المفاوضات مع تلك الأطراف.

١٧ - التزامات نظام المعاش التكميلي

اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢، فقد تقرر أن تمنح كلا من شركة عز الدخيلة - للصلب الإسكندرية (الشركة القابضة) وشركة كونتراسنيل (شركة تابعة) العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك للعاملين بكلتا الشركتين وذلك ليستفيد به أي من حالات التقاعد عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لأي من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتتحمل الشركة باقي التكلفة. وقد بلغت حصة الاشتراكات المدفوعة حتى ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ١١,٧ مليون جنيه مصري وبلغت قيمة المعاشات المدفوعة للعاملين المستحقين معاش تكميلي مبلغ ١,٨ مليون جنيه مصري حتى ٣١ مارس ٢٠١٥. وقد بلغت قيمة تكلفة نظام المعاش التكميلي عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٣,١ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لتقرير الخبير الاكتواري الصادر في ٢٥ فبراير ٢٠١٥.

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	القيمة الحالية للالتزامات النظام الغير مموله (بخصم):
جنيه	جنيه	تكلفة مزايا الخدمة السابقة للنظام الغير معترف بها *
٩٩ ٠٢٧ ٧٠٠	١٠٣ ٠٦٣ ٦٠٧	إجمالي التزامات نظام المعاش التكميلي ويوزع كالتالي:-
<u>(٥٨ ٧٣٠ ٥٧٣)</u>	<u>(٥٨ ٤٧٢ ٦٤٨)</u>	المدرج ضمن الالتزامات المتداولة
٤٠ ٢٩٧ ١٢٧	٤٤ ٥٩٠ ٩٥٩	المدرج ضمن الالتزامات طويلة الاجل
٣ ٠٤٥ ٢٩٠	٢ ٢٠٣ ١٦٩	
٣٧ ٢٥١ ٨٣٧	٤٢ ٣٨٧ ٧٩٠	
<u>٤٠ ٢٩٧ ١٢٧</u>	<u>٤٤ ٥٩٠ ٩٥٩</u>	

* يتمثل البند في تكلفة مزايا الخدمة السابقة والتي لم تستحق حتى ٣١ مارس ٢٠١٥ ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت على متوسط الفترة التي تستحق خلالها تلك المزايا والتي بلغت ١٧,٦ عاماً طبقاً لحسبة الخبير الاكتواري والصادر لها تقرير اكتواري في ٢٥ فبراير ٢٠١٥.

أولاً: تتمثل الحركة على الالتزامات خلال الفترة / العام المالية فيما يلي:

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٧٧ ٤٢١ ٦٤٥	٩٠ ٣٣٢ ٩٠٠	الرصيد اول العام
٥ ١٣٣ ٥٧٤	٨٦٢ ٤٢٥	تكلفة الخدمة الحالية
٧ ٦٥٤ ٠٥٦	١ ٩٩٢ ٧١٨	تكلفة العائد
--	--	القيمة الحالية للالتزامات الغير مموله من فترات الخدمة السابقة
<u>٩٠ ٢٠٩ ٢٧٥</u>	<u>٩٣ ١٨٨ ٠٤٣</u>	
١٠ ٢٣٧ ١٢٥	١١ ٧٢١ ٢٢٥	اشتراكات العاملين المدفوعة
<u>١٠٠ ٤٤٦ ٤٠٠</u>	<u>١٠٤ ٩٠٩ ٢٦٨</u>	
(١ ٤١٨ ٧٠٠)	(١ ٨٤٥ ٦٦١)	بخصم:
<u>٩٩ ٠٢٧ ٧٠٠</u>	<u>١٠٣ ٠٦٣ ٦٠٧</u>	معاشات مدفوعة خلال الفترة / العام

ثانياً: تتمثل المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة خلال الفترة / العام فيما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/١٢/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	
٥ ١٣٣ ٥٧٤	٨٦٢ ٤٢٥	تكلفة الخدمة الحالية
٧ ٦٥٤ ٠٥٦	١ ٩٩٢ ٧١٨	تكلفة العائد
٣ ٧٤٥ ١١٠	٢٦٩ ٣٩٨	قسط تكلفة الخدمة السابقة المعترف بها خلال الفترة / العام
<u>١٦ ٥٣٢ ٧٤٠</u>	<u>٣ ١٢٤ ٥٤١</u>	

وتتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الاكتواري فيما يلي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	متوسط الافتراضات لتحديد أصول المزايا
%١٠	%١٠	أ- معدل سعر الخصم
%٦,٤٥	%٦,٤٥	ب- معدل تضخم الأسعار
		متوسط الافتراضات لتحديد التزامات المزايا
%١٤,٥	%١٤,٥	أ- معدل الخصم
%٦,٤٥	%٦,٤٥	ب- معدل التضخم

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلي تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم للالتزامات / تكلفة نظام مزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبير الاكتواري:-

معدل الخصم	معدل الخصم	معدل الخصم	
<u>%١٤,٧٥</u>	<u>%١٤,٥</u>	<u>%١٤,٢٥</u>	
٥٧ ٢٧٠ ٨٥٨	٥٨ ٥٥٣ ١٣٨	٥٩ ٨٨١ ٢٢٠	القيمة الحالية للالتزام
٢ ٩٣١ ٩٠٤	٣ ٠٠٨ ٣٣٧	٣ ٠٨٨ ١٧٢	تكلفة الخدمة

الالتزامات المتوقعة لنظام المعاش التكميلي

٢٠١٥/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	
٢ ٤٧٣ ٣٣٩	التعويضات المتوقعة خلال الفترة
<u>٢ ٤٧٣ ٣٣٩</u>	

١٨ - الأدوات المالية

تتكون الأدوات المالية الرئيسية للشركة من قروض بفوائد، التسهيلات الائتمانية، أذون خزائنة، شهادات إيداعية وودائع لأجل. يتمثل الغرض الأساسي من هذه الأدوات المالية في توفير التمويل لأنشطة الشركة. الشركة القابضة والشركات التابعة لديهم أدوات مالية متنوعة أخرى مثل العملاء والموردين الناشئة مباشرة من أنشطة الشركة.

لا تتدخل الشركة القابضة والشركات التابعة في عمليات المشتقات لأغراض المتاجرة أو لتغطية المخاطر المتعلقة بتذبذب أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة.

تتمثل المخاطر الأساسية من أنشطة الشركة القابضة والشركات التابعة في خطر العملات الأجنبية وخطر سعر الفائدة وخطر الائتمان.

١٨-١ - خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في خطر تذبذب قيمة الأدوات المالية كنتيجة للتغير في أسعار صرف العملات الأجنبية.

تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر العملات الأجنبية عند الشراء من موردين بالخارج والقروض بالعملات الأجنبية. يتمثل الدولار الأمريكي، اليورو، الين الياباني والجنه الأسترليني في العملات الأساسية التي تؤدي إلى هذا الخطر.

بلغت أصول والتزامات الشركة القابضة والشركات التابعة بالعملات الأجنبية في ٣١ مارس ٢٠١٥ ما يعادل ٣٨٧ ٦٦٤ ٨٤٤ جنيه مصري ٩٠٠ ٩٤٥ ٩٨٠ ٥ جنيه مصري على التوالي. تتمثل المبالغ بالعملات الأجنبية التي قد تعرض الشركة القابضة والشركات التابعة للخطر في ٣١ مارس ٢٠١٥ فيما يلي:-

عملات أجنبية	(عجز) / فائض ٢٠١٥/٣/٣١	(عجز) / فائض ٢٠١٤/١٢/٣١
دولار أمريكي	(٥٨٧ ٠٠٦ ١٠١)	(٥٦٠ ٤٦٥ ٠١٤)
يورو	(٧٩ ٢١٣ ٨٣٥)	(٧٤ ٢٠٠ ٣٧٣)
ين ياباني	(٦ ٨٥٢ ٥٣٠)	(٢ ٦١٠ ٣٥٤)
جنه أسترليني	(١٠ ٤٩٢)	١٠ ٥٣٤

نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة التي تتعرض لها جمهورية مصر العربية، تواجه كل من إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) وإدارة شركة العز لصناعة الصلب المسطح - (شركة تابعة) مخاطر السوق المتمثلة في صعوبة تدبير النقد بالعملات الأجنبية بالأسعار الرسمية المعلنة، وذلك نتيجة إلى نقص المعروض من النقدية بالعملات الأجنبية بالأسواق المصرفية الرسمية. وقد أثر ذلك بالسلب على قدرة كلا من الشركة القابضة والشركة التابعة في توفير احتياجاتها من مستلزمات التشغيل بالعملات الأجنبية لضمان استمرار العملية الإنتاجية بصورة منتظمة.

لجأت كلا من إدارة الشركة القابضة وإدارة الشركة التابعة، في إطار تطبيق سياسات استثنائية لإدارة مخاطر السوق والتشغيل، بتدبير بعض من احتياجاتها من النقد بالعملات الأجنبية بأسعار صرف استثنائية خلال الفترة، تختلف عن الأسعار المعلنة بالأسواق المصرفية الرسمية في ضوء الظروف القائمة وذلك بعد اعتمادها والمستندات الداخلية المتعلقة بها والتي استكملت من خلال مراحل تتوافر فيها عناصر الرقابة الداخلية من مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشركة القابضة والشركة التابعة.

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. نظراً لأن غالبية المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية لشركة العز الدخيلة للصلب (الشركة القابضة) يتم تدبيرها بالأسعار الرسمية المعلنة بالإضافة إلى أن غالبية معاملات الشركة التابعة تتم بذات عملة القيد (الدولار الأمريكي) فإن كلا من إدارة الشركة القابضة والتابعة تقدر هذا الخطر بأنه محدود.

٢-١٨ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في خطر تذبذب الأداة المالية كنتيجة لتغير سعر الفائدة السائد بالسوق. ويتمثل في تغير أسعار الفائدة على مديونية الشركة القابضة والشركات التابعة للبنوك والتي تتمثل في أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية والبنوك الدائنة والتي بلغ رصيدها في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٩ ٨٤٢ مليون جنيه مصري (٩ ١٦٢ مليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بهذه الأرصدة مبلغ ١٧٦ مليون جنيه مصري (١١٤ مليون جنيه مصري خلال الفترة المقارنة).

بينما بلغ رصيد الودائع لأجل وأذون الخزانة والحسابات الجارية بفائدة والشهادات الادخارية - إن وجدت - في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ١ ٦٩٣ مليون جنيه مصري (٨٩٩ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤)، والفوائد الدائنة المدرجة بالقوائم المالية المجمعة والمتعلقة بتلك الودائع وأذون الخزانة مبلغ ١٧,٨ مليون جنيه مصري (٢٥ مليون جنيه خلال الفترة المقارنة).

تتعرض الشركة القابضة والشركات التابعة لخطر سعر الفائدة على الودائع لأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية - إن وجدت. هذه الودائع ذات طبيعة قصيرة الأجل ويتمثل العائد على سعر الفائدة للودائع قصيرة الأجل وأذون الخزانة والشهادات الادخارية - إن وجدت - كما يلي:-

$\frac{2014/12/31}{9,25 - 8,40}$	$\frac{2015/3/31}{9,25 - 8,40}$	جنيه مصري
٠,٥%	٠,٥%	دولار امريكي

وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة القابضة والشركات التابعة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية وأرصدة القروض مع إحلال قرض التمويل المشترك المتوسط الأجل محل القروض والتسهيلات الائتمانية وفقاً لسياسة الشركة القابضة التمويلية، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية.

٣-١٨ خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية لالتزاماته وتعريض الطرف الآخر لخسائر مالية.

تتكون الأصول المالية للشركة القابضة من العملاء المتمثلة في المبالغ المستحقة عليهم، والودائع لأجل، والشهادات الادخارية وأرصدة الاستثمارات المالية. لا تمثل هذه الأصول المالية تركيز هام للخطر. يتوزع العملاء على قطاعات متنوعة. توجد رقابة حازمة على الائتمان ويتم إثبات خسائر الاضمحلال بصورة ملائمة. تدير الشركة خطر الائتمان المتعلق بالاستثمارات عن طريق التأكد من أن الاستثمارات مكونة بعد عمل تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه الاستثمارات.

يتم ربط الودائع لأجل لدى بنوك تجارية بعد إجراء تقييم دقيق لخطر الائتمان لهذه البنوك.

٤-١٨ القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل القيمة العادلة في القيمة التبادلية لأصل أو قيمة تسوية التزام بين أطراف لديهم الرغبة في التبادل وعلى بيئة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة.

تقارب القيمة الدفترية القيم العادلة للأدوات المالية الأخرى للشركة القابضة بخلاف الاستثمارات الغير مسجلة بالبورصة والميوبة كمتاحة للبيع ومثبتة بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال لعدم وجود تقدير يمكن الاعتماد عليه للقيم العادلة.

- **تقدير القيم العادلة**
فيما يلي ملخص للطرق الرئيسية المستخدمة في تقدير القيم الحالية للأدوات المالية.
- **الاستثمارات**
يتم إثبات الاستثمارات في الشركات الشقيقة الغير مسجلة ببورصة الأوراق المالية بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال في قيمتها، ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المقيدة في بورصة الأوراق المالية على أساس الأسعار السوقية المعلنة في تاريخ الميزانية المجمعة بدون خصم التكاليف المتعلقة بالمعاملة.
- **تسهيلات بفائدة وقروض**
يتم احتساب القيمة العادلة على أساس خصم قيمة التدفقات النقدية لأصل المبلغ والفائدة المستقبلية المتوقعة.
- **المدينون والدائنون**
تعكس القيمة الاسمية للمدينون والدائنون الذين تبلغ أعمارهم المتبقية أقل من عام واحد القيمة العادلة.
- **سعر الفائدة المستخدم في تحديد القيمة العادلة**
تستخدم الشركة القابضة معدل العائد الساري في ٣١ مارس ٢٠١٥ بالإضافة إلى توزيع منتظم للائتمان لخصم الأدوات المالية.
- ١٩ **حقوق الملكية**
- ١-١٩ **رأس المال**
- أ-١-١٩ **رأس المال المرخص به**
- حدد رأس المال المرخص به للشركة القابضة بمبلغ ١,٥ مليار جنيه مصري ممثل في ١٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠٠ جنيه مصري طبقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٩٩، وطبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠٠٠ بتاريخ ٨ فبراير ٢٠٠٠ وتم التأشير في السجل التجاري بتاريخ ٩ فبراير ٢٠٠٠.
- ١-١٩ ب **رأس المال المصدر والمدفوع**
- بلغ رأس المال المصدر والمدفوع للشركة القابضة في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٣٠٠ ٤٤١ ٣٣٦ ١ جنيه ممثل في عدد ٤١٣ ٣٦٤ ١٣ سهم القيمة الاسمية للسهم ١٠٠ جنيه بعد تخفيضه بالقيمة الاسمية لأسهم الخزينة التي تم إعدامها بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة في ٣٠ مارس ٢٠٠٨ وتم اتخاذ الإجراءات القانونية لتعديل النظام الأساسي حيث صدر قرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢/١٢٥١ لسنة ٢٠٠٨ بتاريخ أول يوليو ٢٠٠٨ بشأن الترخيص بتعديل المواد ٧،٦ من النظام الأساسي للشركة القابضة وقد تم التأشير في السجل التجاري بذلك بتاريخ ٦ يوليو ٢٠٠٨.

٢-١٩ الاحتياطات

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	احتياطي قانوني *
٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩	٣٦٣ ٣٠٨ ٢٥٩	احتياطي عام **
٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦	٥٦١ ٤٠٧ ٥٠٦	
<u>٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥</u>	<u>٩٢٤ ٧١٥ ٧٦٥</u>	

* الاحتياطي القانوني

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة يتم اقتطاع مبلغ يوازى ٥٪ من صافى أرباح العام لتكوين الإحتياطي القانوني ويتم إيقاف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي القانوني قدرًا يوازى ٢٠٪ من رأس مال الشركة القابضة المدفوع على الأقل ومتى نقص الإحتياطي عن النسبة المذكورة يتعين العودة إلى الاقتطاع.

** الاحتياطي العام

وفقاً للنظام الأساسي للشركة القابضة فإنه يجوز خصم نسبة إضافية من الأرباح المتبقية بعد إجراء التوزيعات لتكوين الإحتياطي العام أو الخاص ويحدد بقرار من الجمعية العامة للشركة القابضة بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

٣-١٩ توزيعات الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

قررت الجمعية العامة العادية للشركة القابضة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٥ تم توزيع أرباح نقدية إجمالية وفقاً للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والتي أظهرت صافى ربح الفترة بمبلغ ٣٥ ٩٤٥ ٨٦٨ جنية مصري وإجمالي أرباح مرحلة بلغت ٢٤٤ ٤٥٤ ١٦٦ جنية مصري في ذلك التاريخ، حيث قررت الجمعية العامة توزيع أرباح نقدية بلغت ٣٣٧ ٢٦٢ ٣١٦ جنية مصري شاملة حصة العاملين وحصة مجلس الإدارة بواقع ١٥ جنية مصري للسهم ومتضمنة توزيعات الأرباح الفترية السابق إقرارها بموجب الجمعية العامة العادية للشركة القابضة بتاريخ الأول من أكتوبر ٢٠١٤ والبالغة ٣٣٥ ١٠٧ ٢٦٠ جنية مصري (إيضاح رقم ٢٨-١).

١٩-٣-١

قررت الجمعية العامة لشركة كونتراستيل (شركة تابعة) بتاريخ ٢١ ابريل ٢٠١٥ توزيع أرباح نقدية وفقاً للقوائم المالية المعتمدة للشركة التابعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بمبلغ ٣٥ ٠٣٥ ٠٠٠ جنية مصري شاملة حصة العاملين وحصة مجلس إدارة، كما قررت إقتطاع مبلغ ٣٩٩ ٣٧٥ ١ جنية مصري يمثل قيمة الإحتياطي القانوني (إيضاح رقم ٢٨-٢).

١٩-٣-٢

٤-١٩ الفرق الناتج عن عمليات الإقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
<u>جنيه</u>	<u>جنيه</u>	الفرق الناتج عن عمليات الإقتناء لشركات تابعة تحت سيطرة مشتركة
(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)	
<u>(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)</u>	<u>(٣٦٠ ٤٥٨ ٧٥٤)</u>	

يتمثل هذا البند في قيمة الفرق بين تكلفة إقتناء حصة تبلغ ٥٥٪ من رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة تحت سيطرة مشتركة - وقيمة صافى أصول شركة العز لصناعة الصلب المسطح في تاريخ الإقتناء.

حيث تم هذا الإقتناء في ظل التوجه الإستراتيجي للشركة القابضة للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة القابضة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس تحقيقاً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تغطية تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البيليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصدور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهرية والتشغيل الفعلي لمصنع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

٢٠- الموقف الضريبي١-٢٠- الموقف الضريبي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - (الشركة القابضة)١-١-٢٠- ضريبة شركات الأموال

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع المسطحات تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية وإثبات الإعفاء الضريبي الممنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً إلى شهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (إلغاء رسم تنمية الموارد المالية على وعاء القيم المنقولة) إلى لجنة الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تنمية الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤. وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد. وبالتالي أصبح الخلاف منتهى بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.
- هذا وقد قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣، ٤ الواردة من مركز كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتعه بالإعفاء الضريبي عن ذات الفترة. على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصدور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوة براءة ذمة عن أي مديونية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة.
- قامت مصلحة الضرائب بالحجز تحت يد الغير على حسابات الشركة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ لدي البنوك بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصري بناءً على الربط الذي تم على أساس خضوع أرباح مشروعات الصلب المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة للخلافات أعلاه على أن يتم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩,٣ مليون جنيه مصري على ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨,٣ مليون جنيه وباقي المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهري قيمة القسط ٧ مليون جنيه بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصري متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري مقابل تأخير، وتري الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ وقد صدر حكم المحكمة بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٢ بعدم الاختصاص والإحالة إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلي وبجلسة ٢٤ نوفمبر ٢٠١٢ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية بندب خبير في الدعوى والدعوى مؤجلة ٣١ أكتوبر ٢٠١٥ ليضع الخبير تقريره.
- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٩٤,٥٦ مليون جنيه مصري بخلاف فوائد التأخير وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث ان عام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسرى عليه الاعفاء المشار اليه اعلاه والمحصن قانوناً . وتم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن.

وقد اصدرت لجنة الطعن قرارها بخضوع العام الخامس للضريبة بالمخالفة لقرارها السابق والخاص بالسنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ على الرغم من ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ ولا يمكن الغاؤه قانونا وبناء على ذلك فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠١٤ ضرائب كلي الإسكندرية لقبول الطعن شكلا والدفع ببطلان قرار لجان الطعن وما يترتب على ذلك من آثار، بالإضافة إلى إحالة الدعوى لمكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على ملف الدعوى وحدد نظرهما جلسة ٤ نوفمبر ٢٠١٥ لايداع المذكرات.

وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٤ مليون جنيه مصري مستندة في ذلك الى نص المادة ١١١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد تلك الفروق خلال الفترة من يونيو إلى أكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.

وتؤكد الشركة على سلامة موقفها وقوة دفعها حيث ان موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمحصن قانونا عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ نظرا لوحدة الموضوع والمنظور امام القضاء حيث ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة في سداد اية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحققها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٤ ق قضاء إداري الاسكندرية بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار بالإضافة الى إلغاء القرار المطعون فيه مع عدم أحقية مصلحة الضرائب في مطالبة الشركة بقيمة مقابل التأخير عن سداد الضريبة عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٤ وحدد لهما جلسة ٢٢ أغسطس ٢٠١٥ للمستندات أمام هيئة المفوضين.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبة مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية وهي معروضة حاليا على لجنة الطعن بالمأمورية ولم يتم تحديد ميعاد لنظرها حتى تاريخه وقد قامت الشركة خلال شهر أكتوبر ٢٠١٤ بسداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصري وهو يمثل فروق الفحص الضريبي مع حفظ حق الشركة في إسترداد ماسبق سداده فور صدور قرار لصالح الشركة.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠١٠ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية ولم يتحدد ميعاد للجنة الداخلية حتى تاريخه.

- قدمت الشركة إقراراتها الضريبية عن السنوات ٢٠١١ - ٢٠١٣ في المواعيد القانونية طبقاً لأحكام القانون وقامت بسداد الضريبة المستحقة عليها من واقع تلك الإقرارات.

- قامت الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي بإخطار الشركة بفروق ضريبية قدرها ٧ مليون جنيه مصري عن تحويلات للخارج خلال السنوات ٢٠١٠/٢٠٠٠ وهذا الموضوع منظور أمام القضاء وقد صدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى السابق الحكم فيها في الجناية رقم ١١٧٤٣ لسنة ٢٠١١ جنابات العجوزة وقامت النيابة باستئناف الحكم وبجلسة ٩ نوفمبر ٢٠١٣ صدر الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق الى محكمة أول درجة للفصل في موضوع الدعوى رقم ٦٣٩ لسنة ٢٠١٣ وبجلسة ٢٠ إبريل ٢٠١٤ نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى، والدعوى مؤجلة لجلسة الأول من سبتمبر ٢٠١٥ لتقديم المستندات.

٢٠-١-٢٠ ضريبة كسب العمل

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواعيد القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكام القانون.
- تم فحص السنوات من ١٩٩٠ / ١٩٩٤ وصدر قرار لجنة الطعن باستحقاق ضريبة بمبلغ ١٩ مليون جنيه مصري بخلاف مقابل التأخير وقد تم إحالة النزاع الى القضاء وصدر حكم محكمة الاستئناف في ١٧ أغسطس ٢٠١١ بتأييد قرار لجنة فض المنازعات وتم إلغاء الربط السابق وإعادة الربط بضريبة ومقابل تأخير بمبلغ ٢,١ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ / ٢٠٠٧ وبلغت الفروق الضريبية ١١,٦ مليون جنيه مصري وقامت الشركة بالاعتراض عليها وتم إحالة الخلاف للجنة الداخلية التي قررت استحقاق ضريبة قدرها ٣,٩ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٨ / ٢٠١١ وتم الاتفاق باللجنة الداخلية على استحقاق ضريبة قدرها ٧,٣ مليون جنيه مصري تم سدادها بالكامل.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٢/٢٠١٥.

٣-١-٢٠ الضريبة العامة على المبيعات

١-٣-١-٢٠ موقف الفحص

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية الشهرية بانتظام في المواعيد القانونية.
- تمت محاسبة الشركة عن الضريبة العامة عن المبيعات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأمورية كبار الممولين بأخطار الشركة بنماذج (١٥) وأسفر ذلك عن قيام المأمورية بالمطالبة بفروق ضريبية قدرها ٤٠,٣ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النموذج وعلى ما جاء به من فروق حيث تمثلت تلك الفروق في رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و ٢٩٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطي الحق للشركة في خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة في خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً للغرامات في حالة صدور أى احكام قضائية في غير صالح الشركة ، وقد صدر حكم المحكمة الابتدائية بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢ برفض الدعوى وقد قامت الشركة باستئناف الحكم وبتاريخ ٢٩ أغسطس ٢٠١٣ قضى الاستئناف بإلغاء حكم اول درجة المستأنف وتمت الاحالة الى محكمة القضاء الادارى وحدد لنظرها جلسة ٣١ أغسطس ٢٠١٥ للاطلاع.
- تم الفحص الضريبي عن الاعوام من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٥) وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها والعرض على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكبار الممولين، ثم تم عرض نقاط الخلاف على السيد / رئيس المصلحة الذى وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها وبالبالغة ٧٠ مليون جنيه مصرى لينحصر الخلاف فى مبلغ ٧ مليون جنيه مصرى وتم عرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات العليا وتقرر الاحاله الى القضاء. وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصرى والباقي وقدره ٢,٥ مليون جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البيليت المعار والذي تم استرجاعه.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصرى.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣/٢٠١٥.

٢-٣-١-٢٠ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بمبلغ ١,٩ مليار جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة مبيعات على خام اكسيد الحديد المستورد بأثر رجعى عن الفترة من الأول من يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط في تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اى خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمركى على هذه السلعة فلا يتعين تحميلها بأية مبالغ لأنها لم تكن سبباً في عدم التحصيل ولا في كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقية لمصلحة الجمارك في المبالغ التى تطالب بها لان الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة في تحصيل الضريبة وتوريدها الى مصلحة الضرائب في المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.
- وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٢٠٠٨ ق - قضاء ادارى الاسكندرية طعنا في القرار الصادر وتحدد لنظر الدعوى تاريخ ٢٦ ابريل ٢٠١٤ وبجلسة ٦ ديسمبر ٢٠١٤ قررت هيئة المفوضين حجز الدعوى للتقرير وجارى متابعة ايداعه.

- ٢٠-١-٣-٣ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية
- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق على سداد قيمة ضريبة المبيعات الأصلية والإضافية عن طريق شيكات آجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي بما يفيد ذلك مع عدم الإخلال بالدعوى القضائية رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ وتم إعادة قيدها برقم ٥٨٠٤ لسنة ٢٠١٢ مدنى كلى وقد صدر الحكم بعدم الاختصاص الولائى والإحالة الى محكمة القضاء الادارى ولم تحدد لها جلسة حتى تاريخه (إيضاح رقم ٢٧-٢).
- ٢٠-١-٤ ضريبة الدمغة
- تم الفحص ومحاسبة الشركة ضريبياً عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ يوليو ٢٠٠٦ وأسفر ذلك عن رصيد دائن للشركة قدره ٢,٣ مليون جنيه مصرية.
- تم الفحص الضريبي عن الفترة من الأول من أغسطس ٢٠٠٦ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وتم الأخطار حتى تاريخه بنموذج ١٩ وتم الطعن عليه فى المواعيد القانونية وهو معروض حالياً على اللجنة الداخلية.
- وبتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٤ قررت اللجنة الداخلية ربط ضريبة عن تلك الفترة بمبلغ ٢ مليون جنيه مصرية مع مراعاة استهلاك الرصيد الدائن لصالح الشركة والبالغ ٢,٤ مليون جنيه مصرية حيث انه لم يستهلك بالفحص.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٥.
- ٢٠-١-٥ الضريبة العقارية
- تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.
- لم يتم الربط الضريبي عن عام ٢٠١٤ ووفقاً لتقدير المستشار الضريبي للشركة فقد تم تقدير الضريبة العقارية بمبلغ ٨,١ مليون جنيه مصرية أدرجت ضمن مصروفات الشركة.
- ٢٠-١-٦ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام فى الإنتاج
- قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام فى الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ وذلك على الرسائل المتمثلة فى المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستورتها حيث ان مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية اى خدمات لشركتنا وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التى طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصرية وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ فى الدعوى ٢١١٢ حيث ألزمت المدعى عليهما بأن يؤدبا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلي وتم استئناف الحكم وصدر الحكم فى ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وإعلان مصلحة الجمارك بها وإجرائها متابعاً اصدار خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف علماً بان الشركة أعلنت فى ٢٢/١/٢٠١٣ بالطعن بالنقض رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق على الحكم الصادر بالاستئناف لصالح الشركة وقد صدر بتاريخ ٦ نوفمبر ٢٠١٢ حكم الاستئناف لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم بمعرفة ادارة الشؤون القانونية التى تتابع الاسترداد، وقد قامت مصلحة الضرائب بنقض الحكم.
- ٢٠-٢٠ الموقف الضريبي لشركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل" - (شركة تابعة)
- ٢٠-٢-٢٠ ضريبة شركات الأموال
- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفى المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفى كل الأحوال وفى ضوء النظام الضريبي المطبق فى مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.

- تمتعت الشركة بإعفاء ضريبي على أنشطتها الواردة بالبطاقة الضريبية وفقاً لأحكام المادة ٢٤ فقرة (٨) من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلت محلها المادة (١٦) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ولمدة عشرة سنوات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٦ وانتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥.
 - تم محاسبة الشركة ضريبياً حتى عام ٢٠٠٤ وقامت الشركة بسداد كافة التزاماتها الضريبية ولا توجد أية التزامات ضريبية حتى ذلك التاريخ.
 - تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٦ وقد تسلمت الشركة نموذج (١٩) ضرائب بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١١ بفروق ضريبية قدرها ٦٥٠ ٣٣٥ جنيه تخص عام ٢٠٠٦ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وقد قررت لجنة الطعن بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠١٣ عدم وجود ضريبة مستحقة عن عام ٢٠٠٥ وفيما يخص عام ٢٠٠٦ قررت وجود ضريبة مستحقة بمبلغ ٣٢٥ ٥٥٥ جنيهاً مع حفظ حق الشركة في تعديل الإقرارات الضريبية عن الأعوام من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الالتزامات المحتملة وفقاً للإقرارات الضريبية المعدلة.
 - تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٨ وتسلمت الشركة مطالبة من مأمورية الضرائب عن عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ تضمنت فروق ضريبية قدرها ١ ٨٠٢ ٥٥٤ وقد قامت الشركة بالطعن وجرى تحديد ميعاد لجنة الطعن لنظره وحيث ان قرار لجنة الطعن السابق الاشارة اليه اعلاه عن عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قد حفظ حق الشركة في تعديل اقراراتها الضريبية عن الاعوام ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ وبناء على ذلك قامت الشركة بتقديم اقرارات ضريبية معدلة عن السنوات من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٠ وقامت بسداد فروق قدرها ٢٨٨ ٢٨٨ ١٤٨ جنيهاً.
 - تسلمت الشركة مطالبة من مأمورية الضرائب الشركات المساهمة بقيمة ٣,١٤ مليون جنيه ضريبة مستحقة على المورد الأجنبي/ فاجور اراست عن المدة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٤ وقد تم الطعن على هذه المطالبة وصدر قرار اللجنة في ٣ أكتوبر ٢٠١٣ بقبول الطعن شكلاً وموضوعاً بالغاء محاسبة مأمورية الضرائب الشركات المساهمة المطعون ضدها لسبق محاسبة الشركة عن هذا التعاقد طرف مأمورية الضرائب الاستثمار بالإسكندرية مع الغاء كافة الآثار المترتبة على كافة النماذج المتعلقة بهذه المحاسبة.
 - تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مركز كبار الممولين بمبلغ ١٤٧ ٨٩٠ جنيه تمثل فروق ضريبة شركات أموال وملحقاتها عن الفترة حتى ٢٠٠٦ هذا وقد تم الطعن على هذه المطالبة وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
 - تم الفحص الضريبي لعامي ٢٠٠٩/٢٠١٠ وقد تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مركز كبار الممولين بفروق ضريبية قدرها ٤٤٢ ٣٠٧ جنيه عن الاعوام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج وجرى تحديد ميعاد لنظر الخلاف باللجان الداخلية وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
 - لم يتم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٣ حتى تاريخه.
 - هذا وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبية السنوية وفقاً لأحكام القانون في المواعيد القانونية وسداد الضريبة المستحقة من واقع تلك الإقرارات وذلك عن السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.
- ٢-٢-٢٠ الضريبة العامة على المبيعات**
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤ وقد أسفر الفحص عن وجود بعض نقاط الخلاف التي يتم بحثها بواسطة لجنة إعادة الفحص وقد تم سداد مبلغ ٢٠٠ ألف جنيه مصري لحين صدور قرار اللجنة.
 - تم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧ وقامت الشركة بسداد كافة فروق الفحص الضريبي عن تلك السنوات وبالتالي لا يوجد أية التزامات ضريبية عن تلك السنوات.
 - تم فحص الشركة عن الاعوام من ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وقد بلغت فروق الفحص مبلغ ٣٨١ ٤ جنيه وقد تم سداد الفروق بالإضافة الى مبلغ ٣ ٥٢٥ جنيه ضريبة اضافية.
 - ولم يتم فحص الشركة عن الأعوام من عام ٢٠١٢ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٥ وتقوم الشركة بتقديم إقراراتها الضريبة في المواعيد القانونية.

- ٣-٢-٢٠ ضريبة كسب العمل**
- تسلمت الشركة مطالبة صادرة من مأمورية ضرائب الشركات المساهمة عن السنوات من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠١ وذلك عن ضريبة كسب العمل المستحقة على المورد الأجنبي أ.بى. أندرسون بمبلغ ٢٧٣ ٣٧٨ جنيه وقد تم الطعن على هذه المطالبة وجارى مناقشة الموضوع بالمامورية وقد قامت الشركة بتدعيم المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠١ وإخطار الشركة بالنماذج الضريبية وقامت الشركة بسداد الضريبة مع إعادة فحص بند الضريبة المستحقة بمبلغ ٤٨٥ ٠٠١ ومبلغ ٣٥٤ ٨٥٥ جنيه عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي ورسم تنمية بمبلغ ٢٩ ٠٨٩ ومبلغ ٢٠ ٧١٥ جنيه عن أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي وقد أسفر إعادة الفحص عن ضريبة قدرها ٩٧ ٥٦٠ جنيه شاملة الغرامات المستحقة وتم سدادها بالكامل.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٤ وقد تم الاعتراض على ما جاء بالنماذج وتم إحالة الخلاف إلى اللجنة الداخلية لإنهاء الخلاف البالغ قيمته ١١٧ ٨١٧ جنيه مصرى عن تلك السنوات، وقد قام مركز كبار الممولين بخصم مبلغ ٢٩٨ ٢٨٧ جنيه مقاصة من الرصيد الدائن المستحق للشركة وقامت الشركة بالاعتراض على نموذج الحجز وما زال الخلاف منظورا وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تسلمت الشركة مطالبة ونموذج (٣٨) مرتبات بقيمة فروق ضريبية عن عام ٢٠٠٥ بمبلغ ٨٤٣ ٥٤٩ جنيه وقد قامت الشركة بالاعتراض على ذلك النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية بمركز كبار الممولين، وقد قامت الشركة بتدعيم قيمة المخصص المكون لمقابلة الإلتزامات المحتملة.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٩ ولم يتم إخطار الشركة بأية مطالبات بعد.
- لم يتم الفحص الضريبي عن الأعوام ٢٠١٠ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٥.
- ٤-٢-٢٠ ضريبة الدمغة**
- تم الفحص الضريبي للشركة عن الفترة من أول يوليو ٢٠٠٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وتم سداد كافة الفروق الناتجة عن الفحص ولا توجد أية خلافات مع المصلحة.
- تم الفحص الضريبي عن الفترة من أول يناير ٢٠٠٨ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وقد أسفر الفحص عن استحقاق ضريبة قدرها ٥٢ ٣٢٣ جنيه وقد تم الطعن على هذا النموذج وجارى تحديد ميعاد باللجنة الداخلية.
- لم يتم الفحص الضريبي عن الفترة من اول عام ٢٠١١ وحتى ٣١ مارس ٢٠١٥.
- ٣-٢٠ الموقف الضريبي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)**
- ١-٣-٢٠ ضريبة شركات الأموال**
- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة التابعة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية عن الأعوام ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢ في المواعيد القانونية.
- تم الفحص الضريبي عن عام ٢٠٠٨ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية عن ذلك العام.
- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠٠٩ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية وتوجد نقاط خلاف تم إحالتها الى اللجنة الداخلية.
- جاري التجهيز للفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٠/٢٠١١.

- ٢-٣-٢٠ **ضريبة كسب العمل** - تم الفحص وإنهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ولا يوجد أى مطالبات مستحقة على الشركة التابعة في هذا الخصوص.
- تم الفحص الضريبي للسنوات ٢٠٠٨/٢٠١١ وتم الاعتراض وتحويل الملف الى اللجان الداخلية لنظر الخلاف.
- ٣-٣-٢٠ **ضريبة المبيعات** - تم الفحص حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ولا يوجد أى مطالبات ضريبية مستحقة.
- ٤-٣-٢٠ **ضريبة الدمغة** - تم الفحص الضريبي حتى عام ٢٠١٢ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة عن هذه الفترة وحتى تاريخه.
- ٤-٢٠ **الموقف الضريبي لشركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبوكات (شركة تابعة)**

١-٤-٢٠ **الضريبة على شركات الأموال****الإعفاء الضريبي**

- تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً وفي المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات - إن وجدت. وفي كل الأحوال وفي ضوء النظام الضريبي المطبق في مصر فإن الالتزام النهائي المستحق لمصلحة الضرائب لن يتم تحديده بدقة إلا بعد الفحص الضريبي بمعرفة مصلحة الضرائب والوصول إلى الربط النهائي إما عن طريق اللجان الداخلية أو لجان الطعن أو القضاء.
- نشأ خلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب بشأن أحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي المقرر وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية الجديدة والتي حلت محلها المادة ١٦ من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار والخاص بتحديد الإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات حيث ترى مصلحة الضرائب أن الشركة لم تبدأ في مزولة النشاط ولا توجد أى إجراءات تنفيذية لقيام المشروع قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ (تاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧) وأن مزولة النشاط تم كلية في أول فبراير ٢٠٠٢ وهي تاريخ لاحق لتاريخ العمل بالقانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي لا حق للشركة بالتمتع بالإعفاء الضريبي المقرر هذا وترى إدارة الشركة أن المشروعات التي تقام بالمجتمعات العمرانية الجديدة تتمتع بالإعفاءات الضريبية طالما استكملت الشكل القانوني وفقاً لأحكام القانون المنظم لمجال عملها وأن جميع هذه الإجراءات القانونية تمت قبل ١٢ مايو ١٩٩٧ وهو تاريخ العمل بأحكام القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ وبالتالي فإن الشركة تتمتع بالإعفاء المنصوص عليه قانونياً حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.
- وقد صدر حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق والصادر بجلسة ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦ والذي قضى بأحقية الشركة في التمتع بالإعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات اعتباراً من السنة التالية لبدء الإنتاج أو مزولة النشاط أى اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٣ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ على أن يشمل المدة ما بين تاريخ بدء الإنتاج في ٢٥ مارس ٢٠٠٢ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٢ وقد تم التأشير في البطاقة الضريبية بذلك مع حفظ حق المصلحة إخضاع أى مبيعات خارج المجتمع العمراني عند الفحص وكذلك إلغاء الإعفاء في حالة صدور حكم الاستئناف بما لا يوافق الحكم الصادر في الدعوى ٣٦٥٣٢ لسنة ٥٩ ق.
- وقد انتهت فترة الاعفاء الضريبي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وبدأت الشركة في الخضوع للضريبة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٣.

٢-٤-٢٠ موقف الفحص الضريبي

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ١٩٩٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣ وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٤ موضحاً به عناصر ربط الضريبة وقيمتها وقامت الشركة بالاعتراض في الموعد القانوني. وقد قامت الأمورية بإخطار الشركة بنموذج (١٩) ضرائب شركات بتاريخ ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤ بنفس الأسس الواردة بنموذج (١٨) وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج. وقد بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج مبلغ ٧٤٣ ٤٤٨ جنية، هذا وقد صدر قرار لجنة الطعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٧ بفرض ضريبة على الوعاء المستقل عن السنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بمبلغ ٨٩٥ جنية من واقع نماذج ٤،٣ ضرائب في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٩. كما تم فحص الشركة عن عام ٢٠٠٤ من وجهة نظر ضريبة شركات الأموال وقد تم إخطار الشركة بنموذج (١٨) ضرائب شركات أموال بتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمة المطالبات الضريبية الواردة بهذا النموذج ٩٠٦ ٥٠ جنية وقد تم الاعتراض في الموعد القانوني وقامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة للحفاظ على حقوق الشركة والحصول على الإعفاء الضريبي. وترى الشركة عدم خضوعها للضريبة حيث أنها تتمتع بالإعفاء الضريبي العشري طبقاً لأحكام القانون وما سبق أن قررته لجنة فض المنازعات بالهيئة العامة للاستثمار وما صدر من أحكام قضائية في حالات المثل والحكم الصادر لصالح الشركة المشار إليه.

- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ وتقوم الشركة بتقييم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية.

٣-٤-٢٠ ضريبة كسب العمل

- تم محاسبة الشركة عن ضريبة المرتبات والأجور حتى عام ١٩٩٦ وقد تم تسوية الفروق الضريبية باللجنة الداخلية.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات منذ ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٤ وقد أسفر الفحص عن ورود مطالبة من مصلحة الضرائب بفروق ضريبية قدرها ٣٩٨ ١٤ جنية وقد تم الاعتراض على المطالبة في الموعد القانوني.

- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ وتقوم الشركة بسداد الضريبة المستحقة على المرتبات والأجور من واقع الإقرارات التي تقدمها.

٤-٤-٢٠ ضريبة الدمغة

- تم فحص حسابات الشركة من وجهة نظر ضريبة الدمغة عن المدة من أول يناير ٢٠٠١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤ ولا يوجد أي خلافات.

- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٥ حتى ٣١ مارس ٢٠١٤.

٥-٤-٢٠ ضريبة المبيعات

- تم محاسبة الشركة حتى عام ٢٠٠٣ ولا توجد أي خلافات.

- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ وتم سداد الفروق الضريبية الإضافية.

- لم يتم الفحص الضريبي اعتباراً من عام ٢٠٠٦ حتى ٣١ مارس ٢٠١٤ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها القانونية وتقوم الشركة بالسداد بانتظام من واقع تلك الإقرارات.

٢١- نصيب السهم في (الخسائر) / الأرباح

تم تحديد نصيب السهم من صافي (الخسائر) / الأرباح لمساهمي الشركة القابضة عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس وفقاً لما يلي:-

٢٠١٤/٣/٣١	٢٠١٥/٣/٣١		
١٠٥ ٢٨٦ ٤٥٩	(٤٩ ٧٢٣ ٥٢١)	(جنيه)	صافي (خسائر)/ أرباح الفترة
١٣ ٣٦٤ ٤٣١	١٣ ٣٦٤ ٤٣١	(سهم)	الأسهم المصدرة والمدفوعة في نهاية الفترة
٧,٨٨	(٣,٧٢)	(جنيه/ سهم)	نصيب السهم من صافي(الخسائر)/ الأرباح

٢٢- نظام التأمينات والمعاشات

تساهم الشركة القابضة في نظام التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لقانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لعام ١٩٧٥ وتعديلاته ويتم تحميل قائمة الدخل المجمعة بتلك المساهمات وفقاً لقاعدة الاستحقاق وقد بلغت مساهمة الشركة القابضة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٨,٤ مليون جنيه مصري بالإضافة إلى ذلك فإن للشركة صندوق تأمين خاص لموظفيها ككيان قانوني مستقل تتحمل فيه الشركة القابضة وشركة كونتراسيتل "شركة تابعة" ١٦,٥٪ من أجر الاشتراك في الصندوق الشهري للعاملين. وقد بلغ إجمالي قيمة مساهمة الشركة القابضة وشركة كونتراسيتل "شركة تابعة" في هذا الصندوق عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٣,٩ مليون جنيه مصري تم تحميلها على قائمة الدخل المجمعة.

٢٣- المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة

١-٢٣ تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها، وتتم المعاملات مع تلك الشركات كما هو موضح تفصيلاً (إيضاح ٢٣-٢).

مجموعة شركات العز

تقوم الشركة القابضة ببيع بعض المنتجات والخدمات والخامات المختلفة إلى مجموعة شركات العز (شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء - حديد عز - العز لدرفلة الصلب - شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة" وقد ظهرت الأرصدة المستحقة للشركة القابضة أو عليها نتيجة تلك المعاملات ضمن أرصدة مستحقة من / لأطراف ذات العلاقة ضمن القوائم المالية المجمعة ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك التعاملات من الجمعيات العامة لتلك الشركات وتتمثل أرصدة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في الآتي:-

أولاً: أرصدة مستحقة من أطراف ذات علاقة

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	
جنيهه	جنيهه	
٢ ٩٩٥ ٣٢٥	٥٧٦ ٧٣٩	شركة حديد عز
--	٢ ٨٢٦ ٥٧٥	شركة العز لدرفلة الصلب
١ ٧٣٧	٣٤٧ ٣٩٩	شركة العز للسيراميك والبورسلين "الجوهرة"
٢ ٩٩٧ ٠٦٢	٣ ٧٥٠ ٧١٣	إجمالي الرصيد المدين

ثانياً: أرصدة مستحقة لأطراف ذات علاقة

٢٠١٩ ٠٩٥ ٦٣٠	٢٠٣٧ ٠٥٠ ٧١٦	
٢ ٢٤٩ ١١٥	١ ٢١٧ ٦٥٦	شركة حديد عز
٤ ٣٦٧	٨٤ ٤٦٤	شركة العز لدرفلة الصلب
٢٠٢١ ٣٤٩ ١١٢	٢٠٣٨ ٣٥٢ ٨٣٦	شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء
		إجمالي الرصيد الدائن

٢-٢٣ ملخص بأهم المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة خلال الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٥

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة في المعاملات مع الشركات التي تساهم فيها الشركة القابضة والشركات التي يمتلكها بعض مساهمي الشركة القابضة ولهم نفوذ جوهري وسيطرة عليها وتثبت المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة التي تقوم بها الشركة القابضة في سياق معاملاتها العادية وفقاً للشروط التي تضعها الشركة القابضة وبنفس أسس التعامل مع الغير ويتم الحصول على الموافقة على قيمة تلك التعاملات من الجمعيات العامة.

اسم الشركة	طبيعة التعامل	قيمة التعامل مدين	قيمة التعامل دائن
مجموعة شركات العز			
شركة العز للتجارة وتوزيع مواد البناء	مبيعات حديد تسليح	٥ ١٨٨ ٩٢٥	--
شركة حديد عز	مبيعات ومشتريات خرده وحديد تسليح	١١ ٥٣٩ ٦٦٦	٢١ ١٢٤ ٣٦٧
شركة العز لدرفلة الصلب	مبيعات حديد تسليح	٥ ١٢٠ ٤٨١	--
	الإجمالي	٢١ ٨٤٩ ٠٧٢	٢١ ١٢٤ ٣٦٧

٣-٢٣ هناك تنسيق قائم بين الشركة القابضة ومجموعة شركات العز في إطار السياسة البيعية وشروط التعاقد (السياسية الائتمانية وتحديد الأسعار والحوافز والخصومات) وذلك تجاه العملاء المشتركين كما يتم التنسيق في مجال مشتريات الخامات من الغير.

٤-٢٣ وفقاً للتوجه الإستراتيجي لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) للحفاظ على الحصة السوقية للشركة محلياً وعالمياً ومواجهة التحديات التي تواجه الشركة في عدم قدرتها على زيادة طاقتها الإنتاجية بمصانعها القائمة حالياً لذا فقد قررت الشركة الاستفادة من الفرص المتاحة بالمجمع الصناعي لشركة العز لصناعة الصلب المسطح بالسويس (شركة تابعة) تحقيقاً للمرونة في تنوع الإنتاج من حديد التسليح ومسطحات الصلب وفقاً لظروف السوق وبالتالي اقتصاديات الإنتاج والربحية ومن ثم المساهمة في زيادة رأس مال شركة العز لصناعة الصلب المسطح لتمويل الزيادة في تكلفة التوسعات وقد بدأ إعادة تشغيل مصنع مسطحات الصلب اعتباراً من ٢٢ مارس ٢٠١٠ كما بدأ التشغيل الفعلي لمصنع البيليت اعتباراً من أول يناير ٢٠١١ بصور شهادة الاستشاري بإنهاء الأعمال بصفة جوهريّة والتشغيل الفعلي لمصانع الدرفلة اعتباراً من أول يناير ٢٠١٢.

٥-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع شركة مصر للتأمين المساهم في رأس مال الشركة وتتمثل في التأمين على أصول وممتلكات الشركة طبقاً للقواعد والنظم التأمينية المطبقة بشركة مصر للتأمين.

٦-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع صندوق التأمين للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص (والذي يمتلك حصة في رأسمال الشركة) طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥.

٧-٢٣ تقوم الشركة القابضة وشركة كونتراسيتيل "شركة تابعة" بالتعامل مع صندوق التأمين الخاص بموظفي الشركة تسدد فيه الشركة ١٦,٥٪ من أجر الإشتراك.

٨-٢٣ تقوم الشركة القابضة بالتعامل مع البنك الاهلى المصرى المساهم فى رأس مال الشركة بصورة غير مباشرة عن طريق شركة الاهلى كابيتال للاستثمارات حيث قامت الشركة بالحصول على قرض دوار متوسط الاجل بلغ ٥٨,٩ مليون دولار امريكى بما لا يتجاوز المعادل لمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه مصرى وبتاريخ ٣٠ يوليو ٢٠١٢ تم تحرير ملحق لعقد التمويل متوسط الأجل ليصبح القرض تمويل متوسط الاجل بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى (ايضاح رقم ١٤-١).
وطبقا لاتفاقيات القروض الخاصة بشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة فان البنك الاهلى المصرى هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent (ايضاح (٤)، (٥)، (١٤-١)).

٩-٢٣ قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ الموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته وأى ملحقات أخرى حتى تمام سداد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك الأهلى المصرى للشركة التابعة مع تفويض السيد العضو المنتدب للشركة القابضة فى التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك الأهلى المصرى وكافة المستندات اللازمة لذلك.
وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية مع البنك الاهلى المصرى فى ٢ يناير ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصرى بالاضافة الى العوائد والعمولات والرسوم والمصاريف (ايضاح ١٤-١).
كما قررت الجمعية العامة تفويض مجلس إدارة شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) فى إصدار كفالات تضامنية للشركات التابعة فى حدود ٢٠٪ من حقوق الملكية للشركة القابضة على ان لا تتخطى الكفالة التضامنية الصادرة للشركة التابعة الواحدة ١٠٪ من حقوق ملكية الشركة القابضة طبقا لآخر ميزانية معتمدة.

١٠-٢٣ تم توزيع الغرامة المدفوعة والمقضى بها فى قضية السيطرة على منتج الحديد والتي صدر بها حكم محكمة النقض فى ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصرى مناصفة بين شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وكلاً من شركة حديد عز (الشركة الأم) وشركة مصانع العز للدرفلة بنسبة ٥٠٪ و ٣٢,٩٦٪ و ١٧,٠٤٪ بقيمة ١٠,٢ مليون جنيه مصرى و ٦,٧ مليون جنيه مصرى و ٣,٢ مليون جنيه مصرى على التوالي.

١١-٢٣ بتاريخ ٢٧ إبريل ٢٠١٥ وافقت الجمعية العامة الغير العادية للشركة التابعة على زيادة رأس المال المصدر وفقاً لمقترح مجلس الإدارة بعدد ١٥ مليون سهم بواقع ١٧ دولار أمريكي للسهم الواحد بقيمة أسمية ١٠ دولار أمريكي للسهم الواحد بالإضافة إلى علاوة إصدار قدرها ٧ دولار أمريكي للسهم الواحد وبإجمالي ٢٥٥ مليون دولار أمريكي وتعديل المادتين رقمين (٦، ٧) من النظام الأساسي للشركة التابعة على أن يكون إكتتاب شركة حديد عز (الشركة الأم) فى الزيادة من خلال تحويل دائيتها لدى الشركة التابعة لدى رأس المال، وجارى إستكمال الإجراءات القانونية لتعديل النظام الأساسي للشركة التابعة والتأشير بالسجل التجارى.

١٢-٢٣ تم الاتفاق مع شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) على شراء حديد تسليح أطوال بدءاً من الأول من يناير ٢٠١٥ وذلك لمدة ٣ شهور تجدد لمدد متساوية عند إنتهائها مالم يطلب أحد الطرفين إنهاء التعاقد وذلك بحد أقصى ٣٠ ألف طن شهرياً وتنفيذ لذلك الاتفاق فقد قامت شركة العز الداخلية للصلب - الإسكندرية بشراء حديد تسليح بقيمة ٢٥٩,٩ مليون جنيه مصرى بكمية ٣٧١ ٥٣ طن من شركة العز لصناعة الصلب (شركة تابعة) المسطح خلال الفترة.

الإرتباطات الرأسمالية

-٢٤

بلغت قيمة الإرتباطات الرأسمالية في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٤٩ مليون جنيه مصري تتمثل في:-

القيمة بالجنيه المصري	
٨ ٠٧٢ ٧٦٩	١- مشروع إنشاء سور أرض بزان وحجرات المحولات
٦ ٩٦١ ٩٣٨	٢- مشروع تصنيع سيارة نقل الخردة
٣ ٩٦٩ ٤٨١	٣- مشروع الإنذار ضد الحريق
٣ ٧٤٦ ٠٣٦	٤- مشروع ساحة تخزين مربعات البيليت
٣ ٥٠٤ ٠٠٠	٥- تصنيع توريد البواتق
٣ ٠٩٢ ٨٤٩	٦- مشروع ناقل الخردة بإدارة تداول الموارد
٣ ٠٥١ ٦٢٠	٧- الأعمال الإنشائية بمصنع المسطحات
١ ٦٥٥ ٣٩١	٨- توريد نظام سيمنتك
١ ٦١٧ ٥٢١	٩- توريد حلل خبث
١ ٥٨٤ ٦٦٣	١٠- المبنى الإداري - القطاع المالي - القاهرة
١ ٤٣٤ ٥٥٤	١١- مبنى خدمات العملاء
١ ٣٨٥ ٠٥٤	١٢- توريد الموازين بمصنع خدمات المسطحات
١ ٢٨٥ ٣٧٥	١٣- مشروع سور الأرض الجنوبية
٧ ٢٤٤ ٨٧٩	١٤- أخرى
٤٨ ٦٠٦ ١٣٠	إجمالي

بلغت قيمة الإرتباطات الرأسمالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ١ ٠٢٩ مليون يورو (المعادل لمبلغ ٨,٥ مليون جنيه مصري) يمثل المتبقي من قيمة شراء آلات ومعدات وذلك بعد خصم الدفعات المقدمة من شركة دانيللي الايطالية.

بلغت قيمة الإرتباطات الرأسمالية لشركة كونتراستيل (شركة تابعة) في ٣١ مارس ٢٠١٥ وذلك عن مشروع إنشاء مصنع تكسير الخبث وفصل المعدن بإجمالي ٤٠ مليون جنيه مصري مدرج منهم بالمشروعات تحت التنفيذ مبلغ ٢٢ مليون جنيه مصري.

الالتزامات المحتملة

-٢٥

بالإضافة إلى المبالغ التي تم أخذها في الاعتبار ضمن عناصر القوائم المالية المجمعة توجد التزامات محتملة تتمثل في قيمة الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التي صدرت بمعرفة بنوك الشركة القابضة والشركات التابعة لصالح الغير القائمة في نهاية الفترة المالية وبيانها كالتالي:-

٢٠١٤/١٢/٣١	٢٠١٥/٣/٣١	اعتمادات مستندية - الشركة القابضة
٣٤ ٠٧٢ ٠٧٨	١٧ ٢٣٩ ٨٤٢	دولار امريكي
١ ٣١٨ ٦٠٦	١ ٦١١ ٦٣٠	يورو
--	٢ ٨٥٤ ٠٠٠	جنيه استرليني
		خطابات ضمان - الشركة القابضة
١ ١٠٠ ٠٠٠	١ ١٠٠ ٠٠٠	دولار امريكي
١ ٣٠٦ ٢٢٠	١ ٣٠٦ ٢٢٠	جنيه مصري

كما بلغت قيمة خطابات الضمان الصادرة من بنوك شركة كونتراستيل (شركة تابعة) لصالح الغير والقائمة في ٣١ مارس ٢٠١٥ مبلغ ٢٤٥ ألف جنيه مصري مغطاة بالكامل (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ٢٤٥ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ مغطاة بالكامل).

قررت الجمعية العامة العادية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٣ بالموافقة على إصدار كفالة تضامنية لصالح شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي وعوائده وعمولاته من البنك الأهلي المصري مع تفويض السيد العضو المنتدب لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في التوقيع على عقد الكفالة التضامنية مع البنك وقد تم توقيع عقد الكفالة التضامنية بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٤ مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه مصري بخلاف العوائد والعمولات والرسم والمصاريف (ايضاح ٢٣-٩).

٢-٢٥

٢٦- دعاوى ومنازعات قضائية

١-٢٦

دعاوى قضائية بشأن شركة العز للصلب المسطح

حصلت شركة العز للصلب المسطح "شركة تابعة" في أغسطس ٢٠٠٨ من الهيئة العامة للتنمية الصناعية علي رخصة طاقة مجانية لزيادة الطاقة السنوية للشركة ولم تبدأ الشركة في إقامة اية مشروعات لاستخدام الرخصة وقد تم إحالة هذا الموضوع إلي محكمة الجنايات للمطالبة بسداد رسوم علي تلك الرخصة إضافة إلي أية غرامات قد تقررها المحكمة، وبتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠١١ أصدرت المحكمة حكماً تضمن منطوقه تغريم كل من رئيس مجلس إدارة الشركة التابعة السابق ورئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية السابق متضامنين مبلغ ٦٦٠ مليون جنيه مصري وبرد الرخصة الممنوحة لشركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة. وقامت ادارة الشركة التابعة باتخاذ اجراءات الطعن في الحكم لالغائه بكل ما ترتب عليه من آثار.

وبجلسة ٢٠ ديسمبر ٢٠١٢ قضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون عليه وإعادة القضية الي دائرة أخرى لنظرها مما يعنى إلغاء الحكم السابق، وقد تم تحديد جلسة ٦ إبريل ٢٠١٣ لنظر القضية أمام المحكمة التي تمت الإحالة عليها وتم تأجيلها الي جلسة ٥ ديسمبر ٢٠١٣ وبهذه الجلسة قضت المحكمة بنقض الحكم المطعون عليه بالنسبة للطاعنين لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة، ويرى المستشار القانوني للشركة التابعة ان هذا يعنى إلغاء الحكم السابق وإعادة المحاكمة مرة اخرى وتداولت القضية بالجلسات امام محكمة الاعادة ومحدد لنظرها جلسة ٥ سبتمبر ٢٠١٥.

وترى ادارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني أنه يتبين من منطوق الحكم أنه فيما يتعلق بالغرامة فهي علي المتهمين بصفتهم الشخصية حيث أن العقوبة شخصية، ولذا فليس هناك ثمة حكم بالغرامة ضد شركة العز لصناعة الصلب المسطح. وبناء علي ذلك فإن إدارة الشركة التابعة ترى أنه لا حاجة لتكوين أية مخصصات لمقابلة أيه التزامات قد تنشأ عن تلك الدعوي.

٢-٢٦

قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح:

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة القابضة بإقامة عدد ٧٣ دعوي للمطالبة باحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر وبنسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذا نص المادة رقم ٤١ من قانون الشركات المساهمة ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧٠ دعوي ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد التزمت صحيح القانون في احتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة ١٢ من قانون استثمار المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، والمادة ٥٢ من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١، التي تحول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح.

هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوي، وهناك عدد ٥٢ دعوي لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقضي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، وباقي ثلاثة دعوي لا تزال متداولة.

قام بعض العاملين بالشركة القابضة برفع عدد ٦ دعاوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية ، وقد قضى فيها على النحو الآتي:-

عدد	الحكم
٢	رفض (اعدم لازلت مستأنفة)
١	سقوط بالتقادم الحولي (لازلت مستأنفة)
١	حكم باعتبارها كأن لم تكن
٢	لازلت متداولة

وترى ادارة الشركة القابضة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد التزمت صحيح القانون في صرف ارباح العاملين والعلاوات الاجتماعية بها وفقاً لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق اي من العاملين بها.

٣-٢٦

القضايا المحالة إلى محكمة الجنايات:

بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠١١ صدر أمر إحالة إلى محكمة الجنايات من النيابة العامة "نيابة الأموال العامة" في القضية رقم ١٩٧ لسنة ٢٠١١ حصر أموال عامة والمقيدة برقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ حصر تحقيق أموال عامة ضد بعض السادة المسؤولين بالشركة في وقائع جنائية تتعلق بإدعاء الترحيح أو بتسهيل ترحيح الغير والإضرار بالمال العام كما صدرت عدة قرارات تحفظ ومنع من التصرف بشأن بعض أولئك المسؤولين.

وقد قدم بعض السادة المحالين في تلك القضية استقالتهم اما باقي السادة العاملين المحالين إلى محكمة الجنايات فأنهم استمروا في شغل وظائفهم اذ ان الاتهامات المنسوبة إليهم لم يكن قد صدر بشأنها حكم نهائى من محكمة الجنايات.

بتاريخ ٦ مارس ٢٠١٣ صدر حكم من محكمة القضاء الجنائى بأحكام ضد بعض المسؤولين بالشركة وقد تناولت عقوبات مقيدة للحريات وغرامات مالية بالإضافة للعزل من الوظيفة التي يشغلها المحكوم عليهم الذين تمت إدانتهم.

بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠١٣ نقضت محكمة النقض هذا الحكم رقم ١٥٠٥١ لسنة ٨٣ق وتمت الاحالة الى محكمة جنايات الجيزة لنظرها من جديد وقررت المحكمة ندب لجنة فنية لفحص أوراق القضية وتم التأجيل لجلسة ١٣ سبتمبر ٢٠١٥.

ويرى المستشار القانونى للشركة القابضة الاتى:-

١- يترتب على النقض إلغاء كافة العقوبات الصادرة ضد المسؤولين السابقين بالشركة وإعادة المحاكمة مرة أخرى بالنسبة لهم خاصة بعد رفض محكمة النقض لطعن النيابة العامة فى أحكام البراءة.

٢- أن الحكم لا يؤثر قانوناً فيما أصدره بشأن العقوبات الأصلية وهي العقوبات المقيدة للحرية والغرامات المالية المقضي بها على نشاط الشركة القابضة أو ذمتها المالية لأن الشخصية المعنوية للشركة القابضة منفصلة قانوناً عن ذمة وشخصية المساهمين فيها والعاملين بها لأن العقوبة شخصية سواء كانت مقيدة للحرية أو جزاء مالي أصلي ولا يؤثر هذا الشق على أموال الشركة القابضة أو أصولها بصفة عامة إذ أنه لم يلزمها بشئ.

٣- قضى الحكم بعقوبات تبعية وهي العزل من الوظيفة ورد مبالغ مالية بالنسبة لمن تمت إدانتهم وهذا الشق أيضاً لا يؤثر سلباً على ذمة الشركة استناداً لما تم بيانه في أولاً، وقد تم تعليق مستحقات العاملين الذين صدرت ضدهم أحكام بالعزل والرد حتى يتم دراسة ما يتبع قانوناً بشأن تلك المستحقات.

٤-٢٦

دعاوى قضائية بشأن التعدي على اراضى الشركة القابضة:

حدثت بعض التعدييات على جزء من اراضى الشركة القابضة مساحته ١٩ فدان تقريباً المشتراه من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسليمها الشركة بموجب محضر التسليم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الإسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة فى ١٩ يونيو ٢٠٠٨ من بعض الأفراد والشركات وقد قامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتعديين على تلك الأراضى ومازالت تلك القضايا متداولة امام القضاء.

دعاوى قضائية بشأن السيطرة على منتج الحديد:

أصدرت محكمة القاهرة الاقتصادية جنح مستأنف بجلسة ٦ نوفمبر ٢٠١٣ في القضية ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ حكمها بقبول الاستئناف المقدم من النيابة العامة وإلغاء الحكم بالبراءة بشأن ما أسندته النيابة العامة لبعض المسؤولين بالشركة القابضة خلال الفترة من ١٦ مايو ٢٠٠٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ بصفتهم الوظيفية داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية (الشركة القابضة) وبعض شركات مجموعة العز بالسيطرة على منتج حديد التسليح داخل جمهورية مصر العربية بالمخالفة لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والقضاء مجدداً بتغريم المسؤولين داخل شركة العز الدخيلة - الإسكندرية (الشركة القابضة) وبعض شركات مجموعة العز بالشركة مبلغ ٢٠٠,٥ مليون جنيه مصري.

ويرى المستشار القانوني للشركة الآتي:-

١. ان الغرامات المفرض بها في الحكم واجب التنفيذ ما لم تقضى محكمة النقض بوقف التنفيذ.
٢. التزام شركة العز الدخيلة - الإسكندرية (الشركة القابضة) بالغرامات المقضى بها على اساس مبدأ المسؤولية التضامنية.
٣. الحكم الاستئنافي المشار إليه مرجح الإلغاء إذا ما طعن عليه بالنقض للقصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق حيث استندت النيابة في إتهامها الى تقرير داخلي تم اعداده من قبل لجنة داخلية كان قد تم تشكيلها لبحث اسباب ارتفاع اسعار حديد التسليح عن الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٦ وكان قد تم حفظه من قبل مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة وهو الجهة الفنية صاحبة الإختصاص في بحث مدي قيام المخالفة من عدمه طبقاً للقانون الذي انتهى الى عدم وجود مخالفة.

بالإضافة الى ان الحكم الاستئنافي لم يراعى تطبيق القانون الأصلح وهي قاعدة دستورية في شأن العقاب إذ ان الفترة محل المسائلة تقع خلال الاعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ والقانون الواجب تطبيقه في هذه الحالة هو المادة ٢٢ من القانون ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة والممارسات الاحتكارية وكان الحد الأقصى للغرامة ١٠ ملايين جنيه مصري ولا يؤثر في تعديلها بالقانون ١٩٠ لسنة ٢٠٠٨ الذي شدد العقوبة برفع الحد الأقصى الى ٣٠٠ مليون جنيه مصري لانه قانون لاحق للواقعة المنسوبة الى المسؤولين بالشركة ولا ينطبق عليهم.

علما بان المحكمة الاقتصادية جنح اقتصادية بجلسة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ كانت قد قضت ببراءتهم جميعا مما نسب إليهم على ما ثبت للمحكمة من أن السيطرة الفعلية على إنتاج حديد التسليح داخل السوق المصرية تحققت لمجموعة شركات العز بحسبان أنها تملك حصة تزيد على ٢٥٪ من تلك السوق ولها التأثير الفعال على الأسعار والتمتع بالريادة السعوية وأقل تكلفة إنتاج واعلي هامش ربح وأفضل جودة واكبر طاقة إنتاجية، الأمر الذي لا يمثل بحد ذاته مخالفة لقانون حماية المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية أو إساءة استخدام الوضع المسيطر الذي يؤدي إلى الاقتصار على توزيع منتج المجموعة أو إلزام التجار المتعاملين مع المجموعة بشراء حديد المجموعة دون التعامل مع المصانع الأخرى أو حتى يمنع الاستيراد من الخارج، وانتهت المحكمة إلى أن أوراق القضية قد خلت من العقود المتضمنة سند المخالفة، الأمر الذي يكون معه الاتهام المسند بالاقتصار على توزيع منتج الحديد الخاص بشركتهم قد أقيم على غير سند من الواقع أو القانون.

وقد قامت الشركة القابضة خلال الفترة من ٣ أغسطس ٢٠١٤ حتى الاول من سبتمبر ٢٠١٤ باصدار شيكات باسم محكمة القاهرة الاقتصادية باجمالى ٥٥,٥٦٠ مليون جنيه مصري وذلك من تحت حساب قيمة الغرامة المقضى بها نفاذا جزئيا على ذمة الحكم في الجنحة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ مستأنف الاقتصادية ضد بعض المسؤولين بالشركة.

وقامت إدارة الشركة القابضة وشركات المجموعة بالطعن على هذا الحكم برقم ٢٨٩٨ لسنة ٨٤ قضائية - نقض إقتصادية وبتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ قضت محكمة النقض بتعديل حكم الاستئناف رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ إقتصادية لتكون العقوبة المالية المقضى بها هي الغرامة بمبلغ ٢٠,٥ مليون جنيه مصري على بعض المسؤولين داخل الشركة واستناداً لرأى المستشار القانوني للشركة القابضة، فقد تم تحميل الأرباح المرحلة المجمعة بمبلغ ١٠,٢ مليون جنيه مصري يتمثل في نصيب شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) من الغرامة المدفوعة.

ويرى المستشار القانوني للشركة القابضة عدم جواز الرجوع قانوناً على السادة المسؤولين بالشركة بمبالغ الغرامات المحكوم بها وتحمل شركة عز الدخيلة للصلب - الاسكندرية والشركات الأخرى بكل الغرامات المالية بنسبة ما عاود عليها من نفع دون الرجوع على السادة المسؤولين المحكوم عليهم في القضية.

٦-٢٦ شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة:

تم الاتفاق مع شركة EZDK Steel UK LTD في عام ٢٠٠٥ على تمثيل شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بالخارج دون أن يكون لها حق التعاقد باسمها سواء في عمليات الشراء أو البيع، كما تقدم تلك الشركة خدمات قانونية وتسويقية ومالية لشركة عز الدخيلة للصلب الإسكندرية وذلك مقابل نسبة ٥٠٪ من كافة مصروفات تلك الشركة مضافا إليها نسبة ٥٪. قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية (الشركة القابضة) بتنفيذ ذلك الاتفاق بسداد فاتورة واحدة بمبلغ ١٤٨ ألف جنيه استرليني قيمة نصيبها في مصاريف تلك الشركة عن النصف الأول من عام ٢٠١١.

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي واتفاق المساهمين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها، وقد ورد خطاب في ٢٠١٢/٨/٣١ يفيد بأن الشركة في حالة تصفية وما زالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية. (بلغت قيمة تكلفه الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصري حيث تبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

٧-٢٦ شركة EZDK Steel Europe GmbH

قامت الشركة القابضة بالمساهمة في صافي أصول شركة EZDK Steel Europe GmbH (نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس المال)، تم تصفية الشركة واسترداد كامل قيمة المساهمة بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٩ بالإضافة الى دفعات من نصيب الشركة في ناتج التصفية بلغت ٢٨٨ ٨٦٤ جنيه مصري.

٢٧ - هيئة ميناء الإسكندرية

قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز اداري علي حسابات الشركة القابضة لدي بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تقبل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وبلغت المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك آنذاك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصري وذلك نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة مبيعات وغرامة تأخير علي فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني). موضوع الدعوي رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب علي المبيعات والشركة لضمان لما عسي أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبلغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوي وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وصدر الحكم بالوقف التعليقي للدعوي لحين الفصل في الدعوي الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ ق دستورية عليا وقد تم الإنتهاء من مباشرة الدعوي ولم يتم إيداع التقرير حتي الآن (إيضاح رقم ١٤).

٢-٢٧ قامت مصلحة الضرائب علي المبيعات بمطالبة الشركة القابضة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وقد قامت الشركة القابضة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ علي السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب علي المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز علي أرصدة الشركة القابضة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب علي المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة القابضة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصري قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها علي شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ لمدة عام مع التحفظ علي السداد وبناءا علي ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الاداري الموقع لصالح هيئة الميناء علي أرصدة الشركة القابضة لدي البنوك.

وترى ادارة الشركة القابضة بناء علي رأي مستشارها الضريبي بعدم أحقية الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة وأشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام باعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة علي المبيعات. وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حاليا أو مستقبلا كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها علي خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.

كما أقامت الشركة القابضة الدعوي رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مندي ضد كلا من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ثم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن الفترة من ٢٠١٣/٢/١٥ حتي ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٣٦٤ ٥٢٥ ٢٤٩ جنيه مصري وبجلسة ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤ صدر حكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى مجلس الدولة ولم تحدد لهما جلسة حتى الآن.

٢٨- الأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢٨ قررت الجمعية العامة العادية للشركة القابضة المنعقدة بتاريخ ٦ يونيو ٢٠١٥، تم توزيع أرباح نقدية اجمالية وفقاً للقوائم المالية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بمبلغ ٣٣٧ ٢٦٢ ٣١٦ جنيه مصري شاملة حصة العاملين وحصة مجلس الإدارة بواقع ١٥ جنيه مصري للسهم ومتضمنة توزيعات الأرباح الفترية السابق إقرارها بموجب الجمعية العامة العادية للشركة القابضة بتاريخ الأول من أكتوبر ٢٠١٤.

٢-٢٨ قررت الجمعية العامة لشركة كونتراس تيل (شركة تابعة) بتاريخ ٢١ ابريل ٢٠١٥ توزيع أرباح نقدية وفقاً للقوائم المالية المعتمدة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ بمبلغ ٢٢ ٠٣٥ ٠٠٠ جنيه مصري شاملة حصة العاملين وحصة مجلس إدارة، كما قررت إقتطاع مبلغ ٣٩٩ ٣٧٥ ١ جنيه مصري يمثل قيمة الإحتياطي القانوني.